

تركيب الرقيم السومري للنشر والتوزيع

2026

تمكين بلا حاكمية

يطرح الكتاب تفكيكاً مقارناً للمأزق السياسي الشيعي المعاصر بين نموذج "ولاية الفقيه" الإيراني والنظام العراقي، محلاً أثر "الوصاية الأخلاقية" للمرجعية واقتصاد "الدولة الريعية" بعيداً عن التقديس والشيطنة.

الطبعة : الاولى
<https://sss-publisher.com/>

أعدَّ بواسطة
علاء الطائي

تمكين بلو جاكمية

بين ولاية الفقيه - الوصي الاخلاقي

تمكين بلا حاكمية
بين ولاية الفقيه – والوصي الاخلاقي
علاء الطائي
التصنيف : العلوم الفقهية والدينية
الطبعة: الاولى

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد (بلا) لسنة (بلا)

ISBN:978-9922-7964-37

DOI:10.62909/978.9922.7964.37



دار تركيب الرقيم السومري للطباعة والتوزيع والنشر الالكتروني

العراق – ديالى – بعقوبه – شارع الاوقاف

هاتف : 07775262892

manager@sss-publisher.com

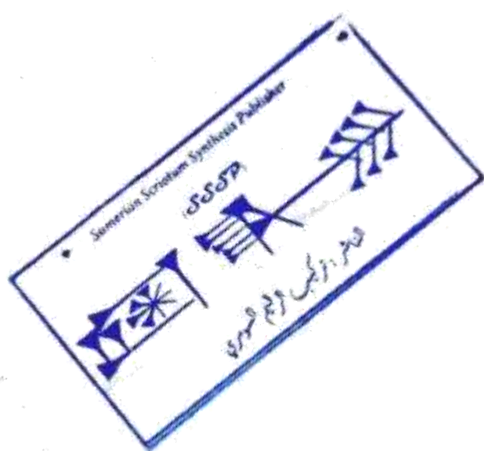
جميع حقوق النشر محفوظة، ولا يحق لأي مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو وسيلة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من المؤلف.

جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر.

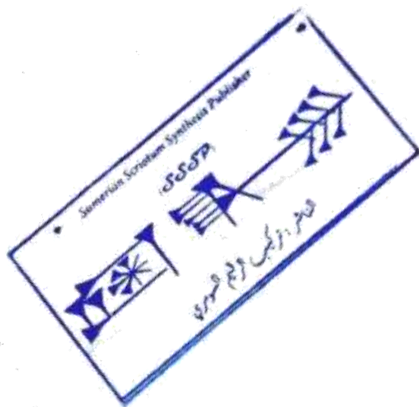
تمكين بلا حاكمية

بين ولاية الفقيه – والوصي الاخلاقي

علاء الطائي



2026



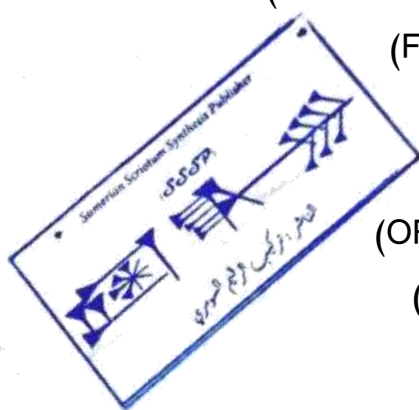
تنفيذ الكتاب
معهد الترجمة والكتاب
«ماليزيا»

تصميم الغلاف
معهد التكنولوجيا
«الهند»

مراجعة لغوية
الدكتور محمد محمد كاظم
«العراق»

التوزيع والنشر الإلكتروني ، تمت فهرسة هذا الكتاب في عدد من
الفهارس والمنصات الدولية، منها:

(CrossRef)	كروس ريف
(OpenAlex)	أوبن ألكس
(OUCI)	مؤشر الاقتباس المفتوح الأوكراني
(ROAR)	سجل مستودعات الوصول المفتوح
(Semantic Scholar)	سيمنتك سكولار
(Dimensions)	دايمشنز
(ResearchGate)	ريسرش غيت
(Fatcat)	فات كات
(IAS)	المعيار الدولي للتقييم
(SCI)	مؤشر الاستشهاد العلمي
(ORCID)	أوركيد
(Scilit)	سايليت



الموقع الرسمي لدار النشر الرقيم السومري للنشر والتوزيع

يتوفر هذا الكتاب عبر الموقع الرسمي لدار النشر، مع تخصيص مُعرّف رقمي دائم (DOI)

<https://doi.org/10.62909/978.9922.7964.44>

خاص به



9 7 8 - 9 9 2 2 - 7 9 6 4 - 4 4

تمكين بلا حاكمية بين ولاية الفقيه- والوصي الأخلاقي

النموذج الإيراني والمأزق العراقي - دراسة مقارنة في أزمة الدولة والمشروع السياسي الشيعي.

إهداء

إلى كل من يؤمن أن الدولة
تُبنى بالمؤسسات لا بالحصص
وأن الهوية قد تكون لبنة
لا جداراً
وأن الحكم بلا مشروع
سلطة بلا روح.
إلى العراقيين جميعاً
باختلاف هوياتهم وتلاوينهم
وإلى كل باحث يرى في الأزمة فرصة للفهم
لا مناسبة للتخوين.
هذا الكتاب
محاولة لفهم أعمق
وأملأ أوسع.

مدخل

يمثل هذا الكتاب محاولة تفكيك واحدة من أعقد المفارقات في المشهد السياسي الشيعي المعاصر.. كيف
أنتج التشيع السياسي نموذجين مختلفين جذرياً في إيران والعراق؟
فبينما نجح النموذج الإيراني
في "هندسة توحيد" بين الدين والدولة تحت مظلة "ولاية الفقيه" أنتج الوضع العراقي "ازدواجية
معطلة" بين مرجعية دينية تتبنى دور "الوصي الأخلاقي" وطبقة سياسية تفتقر إلى الشرعية الكاملة
والمشروع الجامع.
هذا الكتاب دراسة في السياسة المقارنة والاقتصاد السياسي لا بحثاً فقهياً استدلالياً.. إنه يستخدم المفاهيم
الفقهية "الولاية-والوصاية والشرعية" بوصفها أدوات تحليلية لفهم البنى السياسية والاجتماعية لا
بوصفها موضوعاً للاستدلال الشرعي أو الترجيح المذهبي.. فالحكم على ولاية الفقيه أو الوصاية النجفية
هنا حكم تحليلي سياسي لا فتوى دينية.
وقبل الدخول في فصول الكتاب لا بد من تنبيهات منهجية.

١. لا تقديس ولا شيطنة.

هذه المقارنة لا تنطلق من تقديس النموذج الإيراني ولا من شيطنة التجربة العراقية.. النموذج الإيراني ليس مشروعاً مكتملاً بلا ثغرات والمآزق العراقي ليس قدرًا ميتافيزيقيًا بل نتاج شروط تاريخية وبنى مؤسسية قابلة للفهم والتفكيك.

٢. التمييز بين الجماعة والنخبة.

يفرق الكتاب بوضوح بين الشيعة العراقيين بوصفهم جماعة دينية واجتماعية ذات تاريخ وذاكرة وهويات متعددة وبين النخبة السياسية الشيعية التي أمسكت بمقاليد السلطة بعد 2003 إن احتجاجات تشرين 2019 التي خرجت من قلب الوسط والجنوب الشيعي كشفت أن القاعدة الشعبية الشيعية نفسها انقلبت على الأداء السياسي للنخبة الحاكمة.. المآزق المشخص هنا ليس مآزق الشيعة كجماعة.. بل مآزق مشروع سياسي قاداته نخبة تحولت إلى طبقة حاكمة بلا رؤية دولة.

٣. الاقتصاد السياسي .

لا يمكن فهم الازدواجية المعطلة بمعزل عن الاقتصاد السياسي للدولة الريعية.. في الدولة العراقية بعد 2003 تحولت الدولة إلى ريعية بامتياز تعتمد على النفط في تمويل أكثر من 90% من موازنتها في هذه الدولة لم تكن المحاصصة الطائفية مجرد صيغة سياسية لتقاسم السلطة.. بل كانت أيضًا آلية لتوزيع الريع النفطي لذلك فإن مقاومة الإصلاح ليست مجرد تمسك بالهوية الطائفية بل تمسك بنظام توزيع الثروة والمناصب والمغانم.

٤. حدود المقارنة مع النموذج الإيراني.

المقارنة مع النموذج الإيراني هنا ليست مقارنة مؤسسية تفصيلية.. بل مقارنة تعريفية لطبيعة الجماعة الحاكمة من الزاوية الدينية.. تهدف إلى إضاءة الفارق البنيوي في العلاقة بين الدين والدولة. ولذلك لن يجد القارئ في هذا الكتاب بحثاً في تفاصيل النظام الإداري أو السياسي الإيراني بل سيجد الإشارة إليه بوصفه نموذجاً مقابلاً يساعد على فهم البنية العراقية. وحتى لا يفهم مصطلح "الوصي الأخلاقي" فهماً سلبياً يعتمد هذا الكتاب مفهوماً أدقّ هو "الوصاية الاستراتيجية" أو "التدخل الانتقائي" المرجعية النجفية لم تنسحب من الشأن العام انسحاباً كاملاً بل تدخلت في اللحظات الوجودية فقط.. عند الاحتلال وعند الخطر الداعشي وعند انهيار السلم الأهلي ثم عادت

إلى موقع الرقيب الأخلاقي المشكلة ليست في هذا النموذج بحد ذاته بل في غياب مؤسسات وسيطة تملأ الفراغ بين المرجعية والدولة.. فتحول الفراغ إلى ساحة للصراع والمصالح الضيقة.

٥. ما لا تشمله هذه الدراسة.

نشبت هنا ملاحظة كريمة تفضل بها الأستاذ الفاضل دكتور فخرالدين مشكور... ومفادها أن الكتاب يفتقر إلى مقارنة دينية وجهادية-مقاومية موسعة مع ما يترتب على ذلك من غياب ظاهر للقاعدة الشيعية والروح المقاومة.. ونحن نعزز بهذه الملاحظة ونراها مدخلاً لدرس مستقل لكننا تعمدنا هذا الاقتصار لأن سؤال الكتاب مركزي في العلاقة بين التمكين والحاكمية وفي المقارنة بين نموذجين في إدارة الدولة والعلاقة بين الدين والسياسة.. لا في العقائد أو الفقه الجهادي أو تاريخ المقاومة.. غياب هذا البعد هنا ليس إنكاراً له ولا تغييباً لدوره بل تركاً له لدراسة أخرى حفاظاً على حدود الكتاب المفاهيمية ومنعاً لأن يتحول إلى موسوعة تفقد مركزيتها... ونثبت هذه الملاحظة عرفاً بفضل صاحبها وتنبيهاً للقارئ إلى أن ما غاب عن هذه الدراسة لم يغب عنها جهلاً... بل اختياراً منهجياً.

تمهيد

مفارقة تمكين بلا حاكمية
بين امتلاك السلطة وعجز المشروع.
نقصد بـ"التمكين بلا حاكمية" حالة امتلاك مقومات السلطة. "مواقع حاكمية- موارد مالية- شرعية جماهيرية- ودعمًا خارجيًا" دون القدرة على تحويلها إلى سلطة حاكمية منتجة للدولة والمؤسسات.
إنه تمكينٌ منصب لا تمكينٌ مشروع.
لقد انتقل شيعة العراق بعد 2003 من موقع المحكوم إلى موقع الحاكم ومن هوامش السلطة إلى مركزها.. لكن هذا الانتقال الذي بدا للكثيرين لحظة تحرر وتحقق تاريخي سرعان ما تحول إلى عبء ثقيل.. امتلكوا السلطة لكنهم افتقدوا القدرة على تحويلها إلى مشروع دولة قادر على الاستقرار والتجديد.
السؤال المركزي الذي يحاول هذا الكتاب الإجابة عنه هو:
لماذا فشل التحول من "هوية مضطهدة" تحمل ذاكرة المظلومية والنضال إلى "مشروع دولة" قادر على الحكم والإبداع والاستمرار رغم امتلاك كل مقومات التمكين الظاهرية؟
ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن أزمة المشروع السياسي الشيعي في العراق نابعة من ازدواجية معطلة في مصادر الشرعية والقيادة تركت دون حل بل تغذت عبر مؤسسات نظام المحاصصة.
إنها ازدواجية بين مرجعية دينية تريد وصاية أخلاقية
لكنها ترفض القيادة السياسية المباشرة وطبقة سياسية تريد سلطة لكنها تفتقر إلى الشرعية الكاملة والمشروع الجامع.

يعتمد الكتاب ثلاث ركائز منهجية.

التحليل التاريخي-المقارن.

مقارنة بين النموذجين الإيراني والعراقي في تكوينهما التاريخي وبنيتهما المؤسسية.

. الاقتصاد السياسي.

تحليل العلاقة بين البنية الريعية للدولة ونظام المحاصصة وفهم مقاومة الإصلاح من زاوية المصالح المادية لا الهوية فقط.

. التمييز التحليلي.

الفصل بين مستويات التحليل.

. الجماعة الدينية.

. النخبة السياسية- الدولة.

. المرجعية والفاعل الإقليمي".

يتكون الكتاب من أربعة أبواب وثمانية فصول.

فصل تمهيدي

الدولة والشرعية في التجربة الشيعية- مدخل مفاهيمي

أولاً- لماذا هذا الفصل؟

قبل الدخول في المقارنة بين النموذجين العراقي والإيراني وقبل تشخيص أزمة "التمكين بلا حاكمية" لا بد من وضع أساس مفاهيمي يوضح كيف تعامل الفكر السياسي الشيعي مع مسألة الدولة والشرعية. فالقارئ الذي يتابع هذا الكتاب سيواجه مفاهيم مثل. ولاية الفقيه- الوصاية- الازدواجية- الشرعية الدينية- الشرعية الشعبية.. وهذه المفاهيم ليست محايدة بل تحمل تاريخاً طويلاً من الجدل الفكري داخل التجربة الشيعية نفسها. هذا الفصل ليس بحثاً فقهيّاً ولن يناقش الأدلة الشرعية أو يرجح بين الآراء.. بل هو مدخل تحليلي يهدف إلى.

. توضيح الإطار الفكري الذي تتحرك فيه الظاهرة السياسية الشيعية.

• تبيان كيف انتقل الفكر الشيعي من "فقه الغيبة" الذي يميل إلى العزوف عن السلطة إلى "فقه الدولة" الذي يسعى إلى الحكم.

• شرح طبيعة الشرعية في التجربة الشيعية.. ولماذا تتعدد مصادرها وتتصارع في الواقع العراقي.

وهذا الفصل يساعد القارئ على فهم أن المشكلة العراقية ليست مجرد أزمة نخبة أو فساد بل هي أزمة بنية فكرية وسياسية تعود جذورها إلى قرون من التطور الفكري والاجتماعي.

ثانيًا— من فقه الغيبة إلى فقه الدولة.

لم يكن التشيع السياسي في بداياته مشروعًا للحكم.. بل كان في جوهره مشروع معارضة. فبعد غيبة الإمام الثاني عشر دخل الفكر الشيعي في حالة من الترقب والانتظار وطور فقهًا يميل إلى.

• التقيّة— تجنب الصدام مع السلطة الجائرة حفاظًا على الوجود.

• الانزياح— عدم الانخراط في الحكم اليومي، لأن الدولة في عصر الغيبة دولة غير شرعية بالمعنى الكامل.

• التركيز على الفرد— تنظيم شؤون الفرد الدينية والاجتماعية أكثر من شؤون الدولة والسياسة.

هذا الفقه الذي يمكن تسميته "فقه الغيبة" أو "فقه المعارضة" لم يُنتج نظرية سياسية متكاملة للحكم.. بل أنتج ثقافة الصبر والانتظار والحياد النسبي. وظل هذا هو الإطار العام للمدرسة النجفية خصوصًا.. حيث بقيت الحوزة العلمية تحافظ على مسافة واضحة من السلطة عبر العصور. لكن في المقابل.. ظهرت في أطوار لاحقة محاولات تجاوز هذا الفقه إلى فقه الدولة.. أي البحث عن صيغة شرعية للحكم في عصر الغيبة.. وقد تبلورت هذه المحاولات في نظريات متعددة.

• ولاية الفقيه كما نظر لها الإمام الخميني.. التي تجعل من الفقيه الجامع للشرائط نائبًا عامًا عن الإمام في إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

• الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية كما قد تُفهم بعض الاتجاهات الإصلاحية الشيعية التي ترفض الثيوقراطية وتقبل بالدولة الدستورية المدنية مع الحفاظ على دور استشاري للمرجعية.

بين هذين القطبين.. بقيت الساحة الشيعية تعيش ازدواجية فكرية حقيقية.. هل الدين يُدير الدولة أم يكفي بتوجيهها؟ وهذه الازدواجية ليست نظرية فقط.. بل لها تجليات مباشرة في العراق وإيران كما سنرى.

ثالثًا— مفهوم الشرعية في التجربة الشيعية.

الشرعية في الفكر السياسي الشيعي ليست مفهومًا بسيطًا بل هي مركبة من عدة طبقات.

١. الشرعية الدينية.

وهي الأقوى والأعمق في الوعي الشيعي التقليدي. مصدرها العلم والورع والنيابة عن الإمام..المرجعية الدينية تجسد هذه الشرعية وهي شرعية غير قابلة للانتخاب أو العزل بل تُكتسب بالجدارة العلمية والأخلاقية..لكنها شرعية معنوية أكثر منها سياسية..
تلتزم الأتباع دينياً..لكنها لا تمنح الحاكم تفويضاً بالحكم ما لم تتحول إلى نظرية سياسية واضحة.

٢. الشرعية الشعبية.

وهي نتاج الانتخابات والتمثيل. في التجربة الحديثة..تحاول الأحزاب الشيعية أن تستمد شرعيتها من صناديق الاقتراع..لكن هذه الشرعية تبقى هشة إذا لم تترافق مع شرعية دينية أو شرعية إنجاز. كما أنها في العراق مشوهة بالمحاصصة وضعف المشاركة.

٣. شرعية الإنجاز.

وهي الشرعية التي تُكتسب بتقديم الخدمات والأمن والتنمية.. في غياب الشرعية الدينية الكاملة والشرعية الشعبية السليمة..تصبح هذه الشرعية هي الحاسمة لكنها في العراق شبه غائبة مما جعل النظام يعاني من أزمة شرعية مزمنة.

٤. شرعية المقاومة.

ظهرت بقوة بعد 2014. بعض الفصائل تستند إلى شرعية قتال داعش والدفاع عن المقدسات..هذه الشرعية ليست مؤسسية ولا انتخابية..بل شرعية ميدانية وعاطفية..لكنها تخلق إشكالات كبيرة عندما تتحول إلى أداة سياسية..
هذا التعدد في مصادر الشرعية وعدم اندماجها في إطار مؤسسي واحد هو ما سميناه في هذا الكتاب "الازدواجية المعطلة" في إيران دمجت "هندسة التوحيد" هذه المصادر في بنية واحدة..في العراق بقيت هذه المصادر متوازية و متصارعة.

رابعاً- التيارات الفكرية الشيعية في تعريف الدولة.

ضمن هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاثة تيارات رئيسية في الفكر الشيعي الحديث حول الدولة.

١. التيار التقليدي النجفي.

ينظر إلى الدولة بحذر ويرى أن دور الدين هو التهذيب والتوجيه لا الحكم المباشر..
هذا التيار يمثل عموم المدرسة النجفية ومرجعية السيد السيستاني..يرفض الثيوقراطية لكنه لا يقدم نظرية دولة كاملة بل يكتفي بالوصاية الأخلاقية والتدخل الانتقائي.

٢. التيار الإسلامي السياسي.

يؤمن بضرورة إقامة دولة إسلامية ويتدرج بين من يرى في ولاية الفقيه نموذجاً كاملاً وبين من يقبل بدولة مدنية ذات هوية إسلامية.
هذا التيار هو الذي هيمن على الحكم في العراق بعد 2003 لكنه وقع في إشكالات التطبيق.

٣. التيار المدني الإصلاحي.

يدعو إلى دولة مواطنة ويفصل بين الدين والدولة مع الحفاظ على احترام الهوية الدينية للمجتمع.. هذا التيار موجود في المجتمع الشيعي لكنه ما زال هامشياً وضعيفاً.
الكتاب الذي بين يديك لا يتبنى أيًا من هذه التيارات.. بل يدرسها ويحللها ويهدف إلى فهم لماذا فشل التيار المهيمن في العراق في بناء الدولة بينما نجح التيار المهيمن في إيران في بناء نظام صامد وإن بدفع أثمان كبيرة.

خامساً- موقع هذا الكتاب من النقاش.

هذا الكتاب ينتمي إلى الدراسات السياسية المقارنة وليس إلى الفقه السياسي..
إنه يستخدم المفاهيم الفقهية بوصفها أدوات تحليلية لا بوصفها موضوعاً للاستدلال. ولذلك.

• عندما نناقش "ولاية الفقيه"

فإننا نناقشها بوصفها نموذجاً سياسياً له بنية مؤسسية وتجليات اجتماعية لا بوصفها حكماً شرعياً.

• وعندما نحلل "الوصاية الاستراتيجية" فإننا ندرسها بوصفها سلوكاً سياسياً للمرجعية لا بوصفها موقفاً فقهياً.

هذا الفصل التمهيدي قد وضع القارئ أمام الخريطة الفكرية التي سيتحرك فيها الكتاب. الفصول التالية ستنقل من الإطار النظري إلى التحليل الميداني.. كيف تجسدت هذه الأفكار في التجربة الإيرانية والتجربة العراقية؟ ولماذا أنتجت الأولى نظاماً صامداً بينما أنتجت الثانية أزمة مزمنة؟

خلاصة الفصل التمهيدي

• الفكر السياسي الشيعي انتقل من فقه الغيبة إلى فقه الدولة لكن هذا الانتقال لم يكتمل نظرياً ولا مؤسسياً.

• تعددت مصادر الشرعية في التجربة الشيعية وغياب الآليات الدامجة أدى إلى الصراع بدل التكامل.

• التيارات الفكرية الشيعية تختلف في تعريف الدولة والواقع العراقي يعكس هذا التشتت.

• هذا الكتاب ليس بحثاً فقهياً بل دراسة تحليلية مقارنة تسعى إلى فهم البنية السياسية والاقتصادية لأزمة المشروع الشيعي في العراق.

• الباب الأول.
التشريح التأسيسي ويضم الفصلين الأول والثاني.

• الباب الثاني.
المقارنة والتشخيص ويضم الفصلين الثالث والرابع.

• الباب الثالث.
الإشكاليات والتحديات ويضم الفصلين الخامس والسادس.

• الباب الرابع.
المستقبل والخلاصة ويضم الفصلين السابع والثامن.

الفصل الأول التشيع العراقي – البنية الوجودية

أولاً – الأسس التاريخية.
من الكوفة إلى بغداد – ذاكرة المأساة والأمل.

يمثل التشيع العراقي ظاهرة فريدة في العالم الإسلامي تتشكل في بوتقة الجغرافيا والتاريخ فهو ليس مجرد انتماء مذهبي بل هوية وجودية صيغت عبر تراكم طبقات من المأساة والأمل.
تبدأ القصة في الكوفة التي تحولت من معسكر فتح إلى مسرح لثورة الإمام الحسين (ع) ومأساته لتصبح بذلك ذاكرة تأسيسية ترسخ ثقافة المظلومية والثأر.. ثم تنتقل الحوزة العلمية إلى بغداد في عصر الازدهار العباسي حيث تنتج أرقى الفلسفات والفقه قبل أن تعود إلى النجف في القرن الرابع الهجري لتستقر مكونة استمرارية مكانة-روحية نادرة.

هذا المسار التاريخي خلق شخصية شيعية عراقية مميزة. متجذرة في عمق التاريخ ولكنها تعيش أبداً تحت وطأة الحاضر. فمن حقبة الاضطهاد الأموي إلى التهميش في الدولة الملكية ثم القمع الممنهج في عصر البعث تشكلت لدى الشيعة العراقيين ذاكرة جمعية من المقاومة والصبر.. ولكن أيضاً من التوق إلى العدالة والتمكين.. ومع سقوط النظام عام 2003 انقلبت المعادلة فجأة انتقلوا من موقع المظلوم إلى موقع القوة لكن هذه القفزة التاريخية السريعة تركت فراغاً هائلاً في ثقافة الحكم والإدارة ليتحول التمكين إلى عبء قبل أن يكون فرصة.. ولا يمكن فهم هذه البنية التاريخية دون الإشارة إلى لحظة تأسيسية كبرى.. ثورة 1920 فقد كانت تلك الثورة التي اندلعت في الفرات الأوسط بقيادة رجال الدين والزعامات العشائرية أول تعبير جماعي عن وعي سياسي شيعي عراقي حديث.. لقد ربطت تلك الثورة بين الحوزة النجفية والشارع العراقي وأرست فكرة أن للشيعة دوراً وطنياً يتجاوز الانتماء المذهبي.. هذا الإرث ظل حاضراً في الوعي الجمعي لكنه لم يترجم بعد 2003 إلى مشروع دولة بل إلى ذاكرة استدعيت في الخطاب أكثر مما استثمرت في البناء المؤسسي.

ثانيًا- البنية الفكرية.
العقل النجفي بين الروحاني والسياسي.

النجف ليست مجرد مدينة بل هي منظومة فكرية حية تمثل القلب النابض للعقل الشيعي الاثني عشري..تمتاز مدرستها بالاستقلالية والأصالة محافظةً على مسافة فكرية واضحة من السلطة السياسية عبر القرون. هذه المسافة خلقت فقهاً يركز على شؤون الفرد والعبادة أكثر من شؤون الدولة والحكم وهو ما عُرف بـ"الانزياح" أو "الحياد" السياسي النسبي.
أركان هذه البنية الفكرية ثلاثة.

١. المرجعية الدينية.

كمصدر وحيد للتقليد والإفتاء تتمتع بشرعية هائلة نابعة من العلم والورع وتعمل كمصدر للوصاية الأخلاقية على المجتمع قبل الدولة.

٢. الثقافة الحسينية.

التي تحولت من طقوس حداد إلى شيفرة ثقافية شاملة تحمل قيماً مثل التضحية ومقاومة الظلم والثار للمظلوم..وهي بمثابة الوقود العاطفي والرمزي للهوية الشيعية.

٣. فقه الغيبة والانتظار.

وهو الإطار الفكري الذي ظل لقرون في حالة "السكوت" و"التقية" مع السلطة الجائرة ولم يُنتج نظرية سياسية كاملة للحكم في عصر الغيبة..وبعد 2003 حاول هذا الفقه التطور نحو "المشاركة" لكن دون بلورة نظرية سياسية متكاملة تواكب حجم المسؤولية الجديدة مما ترك سؤال العلاقة بين الدين والدولة معلقاً دون إجابة حاسمة.

ثالثًا- البنية الاجتماعية نسيج الولاءات المعقد.

لا يمكن فهم السلوك السياسي للشيعية العراقيين دون تشريح البنية الاجتماعية التي تحكم ولاعائهم..هذه البنية هي نسيج هرمي ومعقد تتصارع فيه عدة مراكز جذب.

١. الانتماء العشائري.

يمثل الطبقة العميقة والأقدم للولاء خاصة في الوسط والجنوب..يجمع بين قيم الشرف والنخوة والحمية وغالبًا ما يتفوق على الولاءات الحديثة "الحزبية" في لحظات الأزمات.

٢. الولاء الديني-المرجعي.

وهو ولاء روحي ومعنوي قوي خاصة لدى الحضر والطبقات المتدينة..المرجع هو "الرابط الرأسي" الذي يوحد الشيعة فوق انتماءاتهم الأفقية العشائرية والإقليمية.

٣. النخب الحديثة "الحزبية والثقافية".

نشأت بعد 2003 وتحاول بناء ولاءات أيديولوجية وسياسية لكنها غالباً ما تتعرض للاختراق من قبل الولائيين السابقين عبر تحالفات مع شيوخ العشائر أو محاولة كسب رضا المرجعية.

٤. الولاء المناطقي.

وهو عنصر بالغ الأهمية إذ إن الدينامية السياسية في الوسط والجنوب ليست موحدة بل تختلف بين المدن البصرة- النجف- كربلاء- العمارة.

هذا التنوع المناطقي يعمق

تشنت التمثيل الشيعي ويجعل

من الصعب على أي حزب أو تيار ادعاء تمثيل عموم شيعة العراق..هذا التنوع في مراكز الولاء يخلق مواطنًا منقسمًا بين هويات متعددة ويجعل من الصعب قيام دولة مركزية قوية أو أحزاب منضبطة..وهو ما يفسر ظاهرة التصويت القبلي أو التصويت المذهبي العاطفي بدلاً من التصويت البرامجي.

رابعاً- التيارات الفكرية

من الوحدة الظاهرية إلى التشرذم الفعلي.

تحت المظلة الشيعية الواسعة تتعايش وتتصارع ثلاثة تيارات كبرى يعكس كل منها طريقة مختلفة في فهم العلاقة مع الهوية والدولة.

١. تيار المرجعية التقليدية.

يتمسك بالدور الديني المحض للنجف داعياً إلى الحياد النسبي عن الصراع السياسي المباشر والتأكيد على الوحدة الوطنية والتعايش..ينظر إلى السياسة بعين الريبة ويرى أن دور الدين هو تهذيب السلطة لا امتلاكها.

٢. تيار الإسلام السياسي.

وهو تيار مركب يتدرج من الاعتدال إلى التطرف يجمع بين الهوية الدينية والمشروع السياسي لكنه يعاني من أزمة الولاء المزدوج بين الوطنية العراقية والنموذج الإيراني أو "المقاومة" الإقليمية..أحزابه هي المهيمنة على المشهد السياسي منذ 2003.

٣. تيار الدولة المدنية والإصلاح.

ويضم مثقفين وناشطين يسعون لتجديد الخطاب الديني والبحث عن نموذج عراقي خالص يجمع بين الأصالة والحداثة وبين الهوية الشيعية والمواطنة المتساوية.. غالبًا ما يكون هذا التيار هامشيًا بسبب ضعف موارده وصعوبة اختراقه للبنى الاجتماعية التقليدية.

خلاصة الفصل

التشيع العراقي كيان وجودي معقد يحمل في أحشائه كل تناقضات التاريخ "المأساة والتمكين- الاستقلالية الفكرية والتبعية السياسية- الولاءات التقليدية المتجذرة والحديث الهشة" إن فهم البنية الوجودية هذه هو المدخل الإلزامي لفك شيفرة إخفاقه في تحويل التمكين إلى مشروع وهو ما ستنتقل منه فصولنا المقبلة لمقارنته بالنموذج الإيراني الأكثر تماسكًا وتشريح أزمة ازدواجيته المعطلة.

الفصل الثاني.

النموذج الإيراني هندسة التوحيد بين السلطتين

أولاً- التحول التاريخي
من فقه المعارضة إلى فقه الدولة.

شكلت الثورة الإيرانية عام 1979 نقطة تحول جذري ليس فقط في تاريخ إيران بل في الفكر السياسي الشيعي عالميًا.. فلقرون تذبذب الموقف الشيعي بين "التقية" و"التعاون المحدود" و"الانتظار" ضمن إطار يمكن تسميته "فقه المعارضة" أو "فقه الغيبة" الذي لم يُنتج نظرية سياسية كاملة للحكم في عصر الغيبة.. جاء الإمام الخميني يقلب هذه المعادلة بمقولة ثورية بسيطة في ظاهرها عميقة في مدلولاتها.. "إن الإسلام هو الحكومة".

هذه المقولة حوّلت الإسلام من منظومة عقائدية وأخلاقية إلى "إيديولوجيا دولة" شاملة.. لم تكن الثورة مجرد الإطاحة بنظام الشاه بل كانت ثورة مفاهيمية نقلت التشيع من خانة "الدين المحكوم" إلى موقع "الدين الحاكم" انتقل الفقه من تنظيم حياة الأفراد "الفقه الفردي" إلى تنظيم شؤون الدولة والمجتمع "الفقه الاجتماعي-السياسي"..

إذن التحول النظري تجسد عمليًا في أول جمهورية إسلامية في التاريخ لتصبح إيران مختبرًا لتطبيق نموذج "ولاية الفقيه" كنظرية حكم كاملة.

ومن المهم هنا توضيح أن الثورة الإيرانية لم تكن في بدايتها ثورة شيعية خالصة.. لقد كانت ثورة ضد التحديث الشاهاني جمعت قوى قومية ويسارية وإسلامية متعددة.. لكن البنية التنظيمية للمؤسسة الدينية وقوة الخطاب الخميني وطبيعة الزعامة الكاريزمية كلها عوامل مكّنت الإسلاميين من توجيه الثورة نحو مشروعهم الخاص.. هذا التحول من ثورة شعبية إلى دولة إسلامية هو جوهر فهم النموذج الإيراني... مشروع وُلد من رحم ثورة لكنه سرعان ما أعاد هندسة نفسه ليصبح نظامًا مؤسسيًا.

.ثانيًا-الهندسة الدستورية.

توزيع السلطات بين الشرعيتين
تمثل خصوصية النموذج الإيراني في قدرته على "هندسة التوحيد" بين مصادر شرعية متنافرة
ظاهريًا..الشرعية الدينية والشرعية الشعبية..صمم الدستور الإيراني نظامًا هرميًا معقدًا ومرنًا يمنع
الانفراد بالسلطة ويضمن بقاء هوية النظام.

١. في قمة الهرم.
ولاية الفقيه "القائد"

يمثل الضامن الأعلى لبقاء النظام الإسلامي و"الهندسة الإلهية" صلاحياته واسعة.. تعيين رؤوس
السلطات إعلان الحرب والسلم تحديد المصالح العليا مما يجعله المحور الجامع للنظام.

٢. في منتصف الهرم.

المؤسسات المنتخبة الرئاسة والبرلمان تُنتخب من الشعب مباشرة مما يمنح النظام شرعية شعبية
ديمقراطية ويفسح مجالًا للمشاركة والمنافسة السياسية.
هنا تظهر "المرونة" و"التعددية الموجهة".

٣. في قاعدة التوازن.

المؤسسات الرقابية والتسوية

• مجلس صيانة الدستور.

يضمن توافق القوانين مع الشريعة والدستور "الشرعية الدينية".

• مجلس تشخيص مصلحة النظام.

يحل التعارض بين المؤسسات.

• مجلس الخبراء

• ينتخب القائد ويراقبه.

هذه الهندسة تخلق توازنًا ديناميكيًا.. الشعب يختار والدستور الإسلامي يرشد والمؤسسات الرقابية تضبط
والقائد يحسم التعارض ويوجه. إنها آلية تمنع الاستبداد من جهة بوجود انتخابات تعددية تضمن الثبات
الأيدولوجي من جهة أخرى.

لكن هذه الهندسة ليست بلا عيوب..فهي قد تؤدي إلى شلل مؤسسي عندما تتصادم إرادة المؤسسات
المنتخبة مع المؤسسات الرقابية كما حدث في بعض الولايات الرئاسية..كما أن تركيز الصلاحيات النهائية
في يد القائد يجعل النظام شديد الحساسية لشخص القائد وكفاءته.. ومع ذلك فقد أثبتت هذه الهندسة قدرة
على احتواء الصراعات وتحويلها إلى طاقة تشغيل للنظام وهو ما يفتقده النموذج العراقي.

ثالثاً- إدارة الاختلاف.

التعددية الموجهة تحت سقف الولاية.. إحدى مفاتيح استمرارية النظام الإيراني هي قدرته على استيعاب التنوع والصراع داخله وتحويله من تهديد إلى مصدر حيوية.. سمح النظام بظهور تيارات سياسية متباينة.

١. المحافظون.

حُراس الثوابت الثورية والدينية يميلون إلى اقتصاد الدولة ومواجهة الغرب.

٢. الإصلاحيون.

يدعون إلى انفتاح داخلي (حرية التعبير- المجتمع المدني) وخارجي (حوار مع الغرب) وخصخصة اقتصادية نسبية.

٣. المعتدلون-الأصوليون.

يسعون للتوفيق بين الأصالة والتحديث مع التركيز على التنمية الاقتصادية والبراغماتية في العلاقات الخارجية.

المهم أن هذه التيارات تتقاطع تحت سقف ولاية الفقيه والدستور الإسلامي.. إنها تعددية "مسموح بها" و"موجهة" تتبارى التيارات في الانتخابات البرلمانية والرئاسية مما يمنح النظام قدرة على التكيف (كل تيار يحل مشاكل المرحلة التي يعجز عنها التيار السابق) وتجديد الدماء (آليات الانتخاب تسمح بدوران النخب ومنع تحجرها) وصمام أمان (بقاء الصراع ضمن المؤسسات والدستور يمنع انفجاره في الشارع). لكن هذه التعددية تعمل "تحت سقف مسموح به" هناك خطوط حمراء لا يجوز تجاوزها. المساس بجوهر ولاية الفقيه.

أو البرنامج الصاروخي أو التحالفات الاستراتيجية.. من يتجاوز هذه الخطوط يتم استبعاده أو تحجيمه كما حدث مع بعض الرموز الإصلاحية.. هذا التوازن بين الانفتاح والضبط هو ما يميز النموذج الإيراني لكنه أيضاً يكشف حدوده.. فالسقف المسموح به يمنع نشوء معارضة حقيقية قادرة على المراجعة الجذرية.

رابعاً- إنتاج الزعامات واستدامة النظام.

آليات التجديد الداخلي
استطاع النظام الإيراني عبر مؤسساته إنتاج أجيال متعاقبة من القيادات التي تخدم استمراريته رغم اختلاف أساليبها.

١. الجيل التأسيسي.

الإمام الخميني قائد الثورة وصاحب المشروع الكاريزمي.

٢. جيل إعادة الإعمار.

رفسنجاني البراغماتي الذي ركز على إعادة بناء ما دمرته الحرب.

٣. جيل الانفتاح.

خاتمي صاحب مشروع "حوار الحضارات" والإصلاح الداخلي.

٤. جيل الصمود والمواجهة.

أحمدي نجاد الذي استند إلى القاعدة الشعبية وواجه الغرب بشدة.

٥. جيل التفاوض والاعتدال...روحاني الذي توصل للاتفاق النووي.

٦. جيل المقاومة الاقتصادية. رئيسي الذي واجه الحصار بالاعتماد على الذات.

كل هؤلاء خرجوا من رحم المؤسسة الثورية ويشتركون في الولاء للإطار العام (النظام الجمهوري الإسلامي) رغم اختلاف رؤاهم...هذه الآلية في التجديد القيادي الداخلي تمنع ظهور فراغ أو أزمة خلافة مميّنة على عكس العديد من الأنظمة الثورية أو الشمولية..لكن يجب ملاحظة أن هذه المؤسسة لا تنتج الزعامات فقط بل تلتهمها أيضًا..فعندما خرج خاتمي عن السقف المسموح به في بعض ملفات الحريات تم تحجيمه..وعندما حاول أحمدي نجاد تحدي المؤسسة الدينية في ولايته الثانية تم عزله سياسيًا. هذا يدل على أن النظام الإيراني يعمل كآلة متكاملة.. تنتج القادة- ثم تراقبهم- ثم تلتهمهم إذا خرجوا عن السقف.

خامسًا- الاستقرار رغم العواصف.

مقومات الصمود وحدوده

واجه النظام الإيراني اختبارات وجودية قد تُسقط أنظمة عريقة.. حرب الثماني سنوات مع العراق (1988-1980) حظر اقتصادي وعلمي متصاعد لعقود احتجاجات شعبية متكررة (2009-2017-2022) اغتيال علماء ودبلوماسيين وعمليات تخريب. رغم ذلك صمد النظام بفعل مقومات داخلية صلبة.

• الشرعية المزدوجة.

الدينية (الولاية) والشعبية (الانتخابات).

• المرونة التكتيكية.

القدرة على التراجع أو تغيير السياسات تحت الضغط مع الحفاظ على الثوابت الاستراتيجية.

• مؤسساتية القيادة.

النظام لا يرتهن بشخص بل بمؤسسات تنتج البدائل.

• اقتصاد المقاومة.

تطوير قدرة ذاتية على الصمود تحت الحصار عبر تعزيز القطاعات غير النفطية والشبكات الاقتصادية غير الرسمية.. ومع ذلك فإن هذه الهندسة رغم صلابتها ليست بلا أثمان.. لقد أنتجت نظاماً يعاني من عزلة إقليمية ودولية.. واقتصاداً منهكاً. كما أن القدرة على الاحتواء المؤسسي للاحتجاجات لا تعني القدرة على حل أسبابها.. لقد أظهرت احتجاجات 2009 و2022 أن النظام يتعامل مع الاحتجاج بوصفه تهديداً يُدار أمنياً لا بوصفه عرضاً لمرض بنيوي يحتاج إلى معالجة.. هذا هو الدرس المطلوب للعراق. التوحيد المؤسسي شرط ضروري للاستقرار لكنه ليس كافياً إذا غابت العدالة والتنمية.

خلاصة الفصل

النموذج الإيراني هو مشروع دولة-أمة مكتمل الأركان.. لقد نجح في تحويل الطاقة الثورية إلى مؤسسات والولاية الدينية إلى دستور والخطاب الإيديولوجي إلى سياسات داخلية وخارجية.. قوته تكمن في "الهندسة" التي توازن بين الثبات (الهوية الإسلامية) والمرونة (التعددية السياسية والاجتماعية). لكن هذا النموذج بكل تعقيداته ليس نموذجاً للنجاح بقدر ما هو نموذج للصمود.. لقد صمد النظام الإيراني لكنه لم يحقق الاستقرار الاجتماعي الحقيقي ولا الشرعية الكاملة لدى قطاعات واسعة من شعبه ولا التنمية العادلة.. إنه يقدم مرآة عاكسة بالغة الأهمية للتجربة العراقية العراق افتقد "الهندسة" الموحدة فوق في "الازدواجية المعطلة" لكنه في المقابل لم يدفع أثمان الحكم الثيوقراطي.. الدرس ليس أن ننسخ النموذج الإيراني بل أن نفهم ما الذي يجعل التماسك ممكناً دون تكرار أثمانها الباهظة.

الفصل الثالث

التشريح المقارن – جذور الاختلاف بين النموذجين الإيراني والعراقي

أولاً- الإطار النظري و المقاربة المنهجية.

قبل الغوص في تفاصيل المقارنة يجب تحديد الإطار النظري الذي يفسر لماذا اتخذ التشيع السياسي مسارين مختلفين تماماً في إيران والعراق رغم اشتراكهما في المرجعية الدينية والعقيدة الأساسية.. لن تكفي هنا مقارنة الأحداث أو الشخصيات.. بل يجب مقارنة الشروط التاريخية التأسيسية والبنى الاجتماعية الحاضرة والذاكرة السياسية الجمعية.

نعتمد مقاربة "المسار التاريخي" التي تفترض أن الخيارات المبكرة في لحظات التأسيس — اللحظة الثورية في إيران ولحظة الاحتلال في العراق — تفرض مساراً طويلاً الأمد يصعب الخروج منه وتخلق مؤسسات ومصالح تتشبث بهذا المسار.

الأداة المنهجية هي المقارنة البنوية-التاريخية بين نموذجين ليس بغرض إصدار حكم قيمي. بل لفهم منطق كل نموذج الداخلي وشروط نجاحه أو تعثره.. ستقارن عبر أربعة مستويات.

- التأسيس.
- البنية الاجتماعية.
- الشرعية.
- إدارة الاختلاف.

ويمكن تلخيص جوهر المقارنة في جملة واحدة.. وُلد النظام الإيراني من رحم إرادة شعبية ثورية.. بينما وُلد النظام العراقي من رحم إدارة أزمة دولية.

ثانيًا- لحظة التأسيس.

الثورة الشاملة مقابل التحرير المفروض.
هذا هو أهم عامل في تفسير الاختلاف.. اللحظة التأسيسية هي التي تصوغ الهوية والشرعية الأولى للنظام.

إيران — الثورة الشاملة
"من الأسفل إلى الأعلى"

كانت حركة جماهيرية عارمة قادها مرجع ديني كاريزمي (الإمام الخميني) ضد نظام ملكي.. الشرعية الأصلية للنظام الجديد جاءت من كونه نتاج إرادة شعبية ثورية ومشروع ديني-وطني متكامل.. الدولة الجديدة كانت "دولة الأمة" التي ثارت.. مما أعطاها رصيدًا هائلًا من الشرعية التأسيسية التي تتحمل أخطأها لاحقًا.

العراق-التحرير-الاحتلال "من الأعلى إلى الأسفل"

جاء التغيير بفعل قوة خارجية (الولايات المتحدة).. لم تكن هناك ثورة شيعية عراقية ضد صدام حسين بل كان هناك سقوط النظام.. شاركت المرجعية (الإمام السيستاني) في العملية السياسية كشريك مضطر لا كقائد ثوري.. لذلك كانت الشرعية الأصلية للنظام الجديد هشة منذ البداية.. مستمدة من قوة خارجية ومن صيغة طائفية (المحاصصة) فُرضت كحل لا لمشروع وطني جذاب.. نشأت الدولة وهي تحمل "عقدة الأصل" واتهامات بالتبعية.

الفارق المؤسسي.

إيران ورثت بيروقراطية دولة قوية من العهد البهلوي بينما العراق بعد 2003 حُلّ جيشه وأعيد بناء مؤسساته من الصفر. هذا الفارق في البنية المؤسسية عمق الفجوة.. النموذج الإيراني بنى على أساس مؤسسي قائم بينما النموذج العراقي بدأ من فراغ مؤسسي شبه كامل.

ثالثًا- البنية الاجتماعية الحاضرة.

التجانس مقابل التعددية المفككة
طبيعة المجتمع الحاضر للمشروع السياسي تحدد قدرته على التماسك والاستمرار.

إيران — التجانس النسبي وقوة المركز.

مجتمع ذو أغلبية شيعية ساحقة (90-95%) بثقافة ولغة فارسية موحدة وتقليد مركزي قوي للحوزة في قم.. هذا التجانس سمح ببناء "دولة-أمة" واضحة المعالم حيث تتداخل الهوية الوطنية (الفارسية-الإيرانية) مع الهوية الدينية (الشيعية) في بوتقة المشروع الثوري.

العراق — الفسيفساء الهشة وتفكك المركز.

مجتمع متعدد القوميات (عرب-أكراد) والمذاهب (شيعية-سنة) وأقليات.. لا توجد لغة أو ثقافة مهيمنة جامعة. حتى الحوزة في النجف تتعامل مع تنافس مراكز دينية أخرى (كربلاء-الكاظمية).. هذا جعل بناء "دولة-أمة" أمراً شبه مستحيل وحول الصراع إلى معركة علي "هوية الدولة" نفسها.. هل هي عربية أم متعددة؟ هل هي إسلامية أم علمانية؟ شيعية أم سنية؟ مما فرض نموذج "دولة-الطوائف" كبديل عن دولة-الأمة.

رابعاً — طبيعة الشرعية ومصادرها.

التوحيد مقابل الازدواجية.
هنا يكمن الفرق الأكثر مصيرية في الأداء السياسي.

إيران — الشرعية المندمجة.

نجحت "هندسة" الدستور في دمج مصدري الشرعية في أطر مؤسسية واضحة.. الشرعية الدينية تجسدت في منصب "ولاية الفقيه" والشرعية الشعبية تجسدت في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.. الآلية متكاملة.

مجلس الخبراء منتخب شعباً يختار القائد ويراقبه- والقائد يوجه السياسة العامة التي ينفذها الرئيس المنتخب.
الشرعية هنا دائرية متكاملة.

العراق — الشرعية المبتورة و المتصارعة.

تتعارض مصادر الشرعية ولا يوجد إطار دستوري يدمجها.

• الشرعية الانتخابية.

ضعيفة ومشكوك فيها بسبب المحاصصة و عزوف الناخبين.

• الشرعية الدينية (المرجعية).

غير مباشرة تمنح الشرعية أحياناً لكنها ترفض منح "بركة" كاملة لأي طرف وتحفظ بحق النقد والانزياح.

• شرعية القوة (الفصائل)...واقعية لكنها تربك شرعية الدولة.

• الشرعية الخارجية.

تقويض الشرعية الوطنية.

• النتيجة فراغ شرعي.

لا تستطيع الحكومة المنتخبة الحكم بفعالية لأنها تفتقد غطاء المرجعية الكامل ولا تستطيع المرجعية أن تحكم لأنها ترفض ذلك ولا تستطيع الفصائل أن تحكم لأنها تفتقد الشرعية القانونية والدولية. في إيران تتحاور الشرعيات داخل المؤسسات..وفي العراق تتصارع الشرعيات خارجها. هذا هو جوهر الفرق بين نظام يستطيع البقاء رغم تعثر الأداء..ونظام يصبح فيه الأداء هو المعيار شبه الوحيد للشرعية.

خامساً- النقد الدستوري.

المواد التي كرّست الازدواجية

١. الدستور بوصفه بنية مؤلدة للأزمة.

غالبًا ما يُنظر إلى الدستور بوصفه وثيقة محايدة تنظم الحياة السياسية..لكن في العراق تحول دستور 2005 إلى بنية مؤلدة للأزمة لا لأن نصوصه سيئة في ذاتها بل لأنها صيغت بلغة مرنة وغائمة تسمح بتعدد التأويلات وكرّست منطق المحاصصة وتركت القضايا الحاسمة دون حسم. هذا المبحث لا يهدف إلى تحليل دستوري شامل..بل إلى نقد بنيوي لأبرز السمات التي أسهمت في إنتاج الازدواجية المعطلة وتعميقها.. وسنكتفي هنا برصد الخلل البنيوي في النصوص..تاركين التفاصيل الميدانية للمباحث اللاحقة.

٢. النصوص التي كرّست المحاصصة.

دستور 2005 لم ينص صراحة على المحاصصة..لكنه سمح بها من خلال.

• اعتماد التمثيل النسبي المفتوح على مستوى المحافظات.

• غياب أي نص يمنع توزيع المناصب على أساس طائفي أو قومي.

• ترك مسألة تشكيل الحكومة للتوافقات السياسية دون ضوابط دستورية ملزمة.

النتيجة- تحولت الحكومات المتعاقبة إلى ائتلافات محاصصة تُوزع فيها الوزارات والمناصب وفق حصص طائفية وحزبية لا وفق معايير الكفاءة.

٣. النصوص التي خلقت ازدواجية في السلطة التنفيذية

العلاقة بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء

النصوص الدستورية تمنح رئيس الجمهورية صلاحيات شكلية بينما يملك رئيس الوزراء السلطة التنفيذية الفعلية.. لكن الممارسة كشفت عن تنافس خفي بين المنصبين خصوصاً عندما ينتمي كل منهما إلى مكون مختلف.. هذا التنافس لم ينتج توازناً صحياً بل ازدواجية في السلطة التنفيذية تضعف القدرة على الحسم.

. العلاقة بين السلطة القضائية والكتل السياسية.

رغم أن الدستور نص على استقلال القضاء.. إلا أن تشكيل المحكمة الاتحادية نفسها ظل موضع تجاذب سياسي مما أثر على دورها في حل النزاعات الدستورية.

. غياب آليات حاسمة لتنفيذ قرارات المحكمة الاتحادية جعلها حكماً بلا سلطة وتعمق الفراغ الدستوري.

٤. النصوص التي تركت القضايا الحاسمة بلا حسم.

أخطر ما في دستور 2005 أنه أرجأ حسم قضايا لا يمكن للدولة أن تستقر دونها.

. قانون النفط والغاز.

ترك الدستور إدارة الثروة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات دون تشريع مكمل فتحولت المادة إلى أرض صراع.

. المناطق المتنازع عليها. نصت المادة 140 على تطبيع الأوضاع لكنها لم تُنفذ فبقيت بؤرة فراغ دستوري وأمني.

. القوى المسلحة خارج الجيش والشرطة .

صمت الدستور عن تنظيم أي قوة مسلحة خارج المؤسساتين فسمح هذا الصمت بازدياد ازدواجية السلاح. هذه القضايا لم تكن تفصيلية بل هي جوهر السيادة... تأجيل حسمها يعني تأجيل فكرة الدولة نفسها.

خامساً- خلاصة المبحث

النقد الدستوري هنا لا يعني أن الدستور العراقي عديم القيمة.. بل يعني أن بنية النصوص نفسها أسهمت في إنتاج الازدواجية.

. نصوص غامضة في قضايا حاسمة.

. غياب تشريعات مكملة.

. سماح ضمني بالمحاصصة.

. صمت عن قضايا السلاح والثروة.

والأهم أن هذا الغموض لم يكن صدفة بل كان نتاج توازنات لحظة التأسيس..حيث احتاج كل طرف إلى صيغ تحفظ مصالحه دون أن تحسم الخلاف..وهكذا تحول الدستور من وثيقة حاكمة إلى ساحة صراع قانوني..وهو ما سترصد تجلياته الميدانية المباحث اللاحقة.

سادساً- إدارة الاختلاف والخلاف.

المؤسسية مقابل العشائرية.

كيف يتعامل كل نظام مع الخلاف الداخلي داخل الصف الشيعي نفسه؟

. إيران — المؤسسية والصراع المحكوم.

يتم إدارة الخلاف بين التيارات (محافظين-إصلاحيين) عبر أطر مؤسسية وقانونية واضحة. انتخابات- برلمان- أحزاب- مجلس تشخيص المصلحة.

الصراع سياسي وبرامجي ويدور تحت سقف دستور موحد..حتى القائد وهو موضع إجماع نظري يمكن مسانلته عبر مجلس الخبراء.

كما أن الحرس الثوري رغم قوته يخضع لقيادة موحدة (الولي الفقيه) مما يمنع تعدد المراكز المسلحة داخل النظام.

. العراق — العشائرية والتفكك.

يُدار الخلاف بين الكتل والأحزاب الشيعية غالباً عبر علاقات شخصية وعشائرية وتحالفات مصلحة هشة. لا توجد آليات مؤسسية فاعلة لحسم الخلافات الداخلية (مثل انتخابات أولية موحدة أو هيئة تنسيق قوية)..يؤدي الخلاف غالباً إلى تشكيل كتلة نيابية معارضة داخل الكتلة الشيعية نفسها- أو انشقاق- أو حتى صراع مسلح أحياناً كما حدث في بغداد 2007..الصراع هنا وجودي على الحصص والنفوذ لا على البرامج كما أن الفصائل المسلحة متعددة الولاءات والمرجعيات مما يعمق التفكك داخل الصف الشيعي نفسه.

خلاصة الفصل

يكشف التشريح المقارن أننا لسنا أمام نسختين مختلفتين لنفس النموذج.. بل أمام نموذجين جذريين مختلفين في المنطق والتأسيس.

• النموذج الإيراني قائم على منطق "التوحيد" و"الهندسة". وحد بين الدين والسياسة- وبين الثورة والدولة- وبين الشرعية الدينية والشعبية في إطار مؤسسي متماسك.
تحديه الرئيسي يكمن في إدارة الثبات على المبادئ وسط تحولات النظام الدولي وما يرتبط بذلك من كلفة جيوسياسية في مواجهة الغرب.

• النموذج العراقي قائم على منطق "الانزياح المدروس". حافظت النجف على قدسية مسافتها من الحكم مفوضة الأمر إلى ساحة سياسية ضعيفة فولد هذا انقساماً جوهرياً أفرز سلطة بلا شرعية تامة وشرعية بلا أدوات سلطة. مشكلته تكمن في العجز المزمن وعدم الاستقرار.

الدرس المركزي هنا هو أن النموذج الإيراني غير قابل للاستنساخ في العراق.
شروط التأسيس والبنية الاجتماعية مختلفة جذرياً.. لكن النموذج الإيراني يقدم تحذيراً. فشل "الهندسة" الموحدة يقود إلى الفوضى.. أما التحدي العراقي فهو كيف يمكن بناء "هندسة عراقية" خاصة توفق بين حكمة الانزياح النجفي التي تحفظ استقلالية الدين وتمنع الطغيان الثيوقراطي.. وبين ضرورة وجود مرجعية سياسية وطنية قادرة على قيادة المشروع وتحمل المسؤولية؟
هذا السؤال يقودنا إلى الفصل التالي حيث نفحص بالتفصيل إشكالية الازدواجية العراقية المعطلة.

الفصل الرابع النموذج العراقي – إشكالية الازدواجية المعطلة.

أولاً- الإطار النظري
مفهوم "الازدواجية المعطلة".

إذا كان النموذج الإيراني قائماً على منطق "التوحيد" بين مصادر السلطة والشرعية فإن النموذج العراقي يستند إلى واقع "الازدواجية" لكن هذه الازدواجية ليست مجرد انقسام بسيط بين طرفين بل هي "ازدواجية معطلة" تنتج عن وجود مصدرين للشرعية والتوجيه — المرجعية الدينية والنظام السياسي المنتخب — بينهما فصل في المبدأ والهيكل دون وجود آليات مؤسسية فاعلة للتنسيق أو حل التعارض بينهما.. النتيجة ليست توازناً صحياً بل شلل متبادل.. يمكن تجسيد هذه الازدواجية بمثال حي.. عندما حاولت الحكومة العراقية نزع سلاح الفصائل لم تجد غطاءً مرجعياً كافياً ففشلت.. وعندما حاولت المرجعية حث الحكومة على الإصلاح لم تجد أدوات تنفيذية ففشلت.. هذا الشلل المتبادل هو جوهر الأزمة.
هذه المعادلة تنتج فجوة في القيادة والحوكمة تملأ بالفوضى والمصالح الضيقة وقوى مسلحة.. في العراق سلطة سياسية ضعيفة لا تستطيع الفعل الكامل ومرجعية دينية قوية لا تريد الفعل المباشر.

ثانياً- الانزياح النجفي.

الوصاية الأخلاقية ورفض الحكم المباشر.

يمثل موقف الحوزة العلمية في النجف وبالأخص مرجعية السيد علي السيستاني النموذج الأوضح لهذا الانزياح..لقد تمسك بموقف "الوصي الأخلاقي" أو "الرفيق الاستشاري" ورفض تحويل المرجعية إلى سلطة سياسية تنفيذية تجلى هذا في.

١. الخطاب المتوازن والحدري.

نادرًا ما يصدر توجيهًا سياسيًا تفصيليًا. تدخلاته محدودة زمنيًا في أوقات الأزمات الوجودية وموضوعيًا في قضايا السيادة الوطنية والوحدة..فتوى "الجهاد الكفائي" ضد داعش 2014 كانت لحظة إنقاذ للدولة وليست سنًا دائمًا للحكومة.

٢. الفصل بين المجالين.

يُخلص تصريحه الشهير "نحن لسنا بأمة سياسية" فلسفة الانزياح..فهو يرى دور الدين ترشيد السياسة وضبطها أخلاقيًا وليس إدارتها..مما خلق شرعية سلبية.. بوسعه أن يسحب الشرعية من سياسي بالصمت أو النقد الضمني لكنه لا يمنحها بالكامل لأحد.

٣. التبعات.

هذا الموقف الحكيم منع تحويل العراق إلى ثيوقراطية..لكنه ترك فراغًا قياديًا في المجال السياسي لقد منح السياسيين "ترخيصًا" للحكم لكنه لم يمنحهم "تفويضًا" كاملاً أو "مشروعًا" موحدًا.

نحو مفهوم أدق.. "الوصاية الاستراتيجية"

قد يبدو وصف النجف بالانزياح وصفًا سلبيًا لكنه في الواقع نموذج متقدم من الحكمة السياسية..المرجعية لا تسحب تمامًا بل تتدخل في اللحظات الوجودية فقط-عند الاحتلال- وعند الخطر الداعشي- وعند انهيار السلم الأهلي-ثم تعود إلى موقع الرقيب..هذا التدخل الانتقائي هو ما منع انهيار الدولة في 2014. لكن يمكن تحديد شروط هذه الوصاية الاستراتيجية إجرائيًا.

• شرط اللحظة الوجودية. التدخل فقط عندما تتعرض الدولة أو السلم الأهلي لخطر وجودي.

• السقف الزمني .

تدخل مؤقت يعقبه انسحاب إلى موقع الرقيب.

• حدود الفعل .

بيان موجه- فتوى كفائية- وساطة صامتة-لا حكم مباشر ولا إدارة يومية.
المشكلة ليست في انزياح المرجعية بل في غياب أي مؤسسة وسيطة تملأ الفراغ بين المرجعية والدولة.

ثالثًا- الطبقة السياسية.

شرعية المحاصصة وأزمة التمثيل
وجدت الأحزاب والكتل الشيعية التي وصلت إلى السلطة بعد 2003 نفسها في حقل ألغام من التناقضات.

١. شرعية هشة.

شرعيتها مستمدة من المحاصصة الطائفية المنصوص عليها في دستور 2005 وليس من إنجاز أو مشروع وطني..إنها "شرعية المحاصصة" التي تتحول إلى "شرعية المحاسيب" والفساد.

٢. تمثيل مشئت.

لا يوجد حزب أو تحالف واحد يمثل الشيعة تمثيلاً حقيقياً..التمثيل مُفتت ومتضارب مما يضعف قدرة الكتلة الشيعية على اتخاذ قرار موحد أو تنفيذ برنامج متكامل.

٣. التبعية المزدوجة.

تعاني العديد من هذه الكتل من ولاءات متضاربة بين المرجعية النجفية التي تحتاج شرعيتها المحلية-والنموذج الإقليمي الذي يحتاج دعمه اللوجستي- والسياسي- والناخب الذي يتطلع للخدمات. هذه التبعية المزدوجة تُضعف الاستقلال الوطني للقرار السياسي. والأهم من ذلك أن الفساد ليس مجرد عرض..بل هو آلية بقاء الطبقة السياسية. لا تستطيع الإصلاح لأنها هي نفسها نتاج المحاصصة ونظام الريع. الإصلاح يعني تدمير مصالحها..لذلك فإن أي خارطة طريق تتصادم مع مصالح هذه الطبقة وهذا يفسر مقاومة كل المحاولات الإصلاحية.

رابعاً- القوى المسلحة.

تفكك السيادة ودولة داخل الدولة.
ظهر التحدي الأكثر حرجاً على استقرار الدولة مع صعود بعض الفصائل تحت مظلة "الحشد الشعبي" وبعده.

. تفكك احتكار العنف

وهو الركيزة الأساسية للدولة الحديثة..ظهرت قوى مسلحة لها ولاءات لأحزاب سياسية أو مراجع دينية أو جهات إقليمية وليس للدولة بمؤسساتها الرسمية.

. ازدواجية الولاء

يقاتل الفرد باسم "الدولة" لكن ولاءه التنظيمي والمالي قد يكون لقوى ذات أجندة خاصة. هذا خلق جنوداً مستويين من الولاء مما يعقد عمليات القيادة والسيطرة في السلم والحرب.

. الدولة الموازية

تمتلك بعض الفصائل قدرات اقتصادية وإعلامية وخدمية تشكل "دولة داخل الدولة". وهي لا تكتفي بالدور الأمني بل تتدخل في السياسة والاقتصاد مما يقوّض سلطة الحكومة الشرعية.

. الشرعية المقاومة مقابل الشرعية الدستورية

من المفارقات أن بعض الفصائل تمتلك "شرعية المقاومة" ضد داعش والاحتلال وهذه الشرعية تُستخدم لتغطية التجاوزات.. هذا يوضح تعقيد المشكلة... لا يمكن حلها ببساطة بقرار حل هذه الفصائل لأنها تمسك بشرعية معنوية وعسكرية تجعلها نداءً للدولة.

لكن بقاء هذا الازدواج يعني أن فكرة "التحصين" ستبقى نظرية ما لم تُعالج هذه النقطة جذرياً.. الدولة التي لا تحتكر العنف لا تستطيع أن تدعي السيادة والسيادة هي أساس الحاكمية المنتجة.

خامساً- دراسة حالة.

احتجاجات تشرين 2019 - صدمة الخطاب المتجاوز.

مثلت الاحتجاجات الشعبية الواسعة في أكتوبر 2019 اختباراً حاسماً لهذه الازدواجية المعطلة وكشفت تصدعات عميقة.

. المطالب المتجاوزة للهوية

كانت مطالب المحتجين للوهلة الأولى خدمية.. ورفعت شعارات ضد الفساد والمحاصصة ثم تحولت إلى مقاصد سياسية وطالبت بإسقاط النظام مما هز أسس شرعية الطبقة السياسية الشيعية.

. ردود الفعل المتضاربة

كشفت ازدواجية رد الفعل. المرجعية تعاطفت مع المطالب "لا تُقهز شعبك" لكنها رفضت الفوضى ورفضت تقديم قيادة بديلة.. الطبقة السياسية ترددت بين التهديد والقمع وبين وعود الإصلاح غير الجدية. وبعض الفصائل انزلت نحو العنف ضد المحتجين مما كشف انفصالا بين خطاب "حماية الشعب" وممارسة قمع مطالبه.

. النتيجة.

في ظاهرها كانت الاحتجاجات صحيحة ولكن مقاصدها خطيرة. "التمكين الشيعي" لم يعد كافياً لضمان الولاء.. وأن الشرعية الحقيقية يجب أن تُبنى على الحوكمة والإنجاز.. لكن غياب قيادة سياسية موحدة وقادرة على استيعاب هذه المطالب وتحويلها إلى برنامج أدى إلى استنزاف زخم الحركة وعودة الأزمة إلى حالة الجمود.

لكن الاحتجاجات كشفت أيضاً حدود الشرعية المرجعية. المتظاهرون طالبوا المرجعية بموقف حاسم.. لكنها التزمت الحياد النسبي مما أظهر أن الوصي الأخلاقي لا يستطيع أن يكون بديلاً عن مشروع سياسي فعال.. هذا الدرس محوري... لا يمكن للفراغ القيادي أن تملأه المرجعية وحدها ولا الطبقة السياسية وحدها.

سادساً- اقتصاديات الازدواجية المعطلة.

من المستفيد من استمرارها؟

ليس كافياً أن نُشخص الازدواجية المعطلة بوصفها خللاً بنيوياً في العلاقة بين الدين والدولة في العراق.. فلو كانت مجرد عجز مؤسسي لكان بالإمكان تجاوزها تدريجياً عبر الإصلاحات.. لكن استمرارها لعقدين كاملين رغم كل الأزمات ورغم كل وعود الإصلاح ورغم ضغط الشارع يستدعي سؤالاً أكثر عمقاً.. من المستفيد من بقائها؟

هنا ندخل إلى ما يمكن تسميته بـ"اقتصاديات الازدواجية".

أي أن هذه الازدواجية لم تعد مجرد حالة مرضية في الجسد السياسي العراقي..بل تحولت إلى نظام مصالح متوازن يعيد إنتاج نفسه ويمنح كل طرف من أطرافه فوائد حقيقية تجعله غير راغب في كسر التوازن القائم حتى لو كان هذا التوازن على حساب الدولة والمجتمع.

١. المرجعية الدينية .

مناعة الرمز بعيداً عن تبعات الفشل.
تحتفظ المرجعية النجفية بموقع فريد يجمع بين النفوذ المعنوي الهائل والعزلة المؤسسية عن السلطة..
هذا الموقع يمنحها مزايا استراتيجية.

• البقاء بمنأى عن الفشل اليومي...لاتتحمل المرجعية مسؤولية الفشل في الخدمات أو الاقتصاد أو الأمن لأنها ليست جزءاً من السلطة التنفيذية.
كل إخفاق حكومي يُنسب إلى الطبقة السياسية..بينما تبقى المرجعية في موقع الناقد أو الرقيب.

• الاحتفاظ بدور الملائم الأخير... لا تتدخل إلا في اللحظات الوجودية فيزداد حضورها كلما اشتدت الأزمة لكنها سرعان ما تتسحب لتجنب الاستنزاف.

• حماية الرمزية الدينية من التلوث السياسي... الانخراط في الحكم اليومي كان سيفقدها هالتها الأخلاقية ويجعلها عرضة للصراعات الحزبية.

لكن هذه المزايا لها ثمن. فالمرجعية تتحول من فاعل مؤسسي إلى قوة معنوية عاجزة تملك نفوذاً كبيراً لكنها لا تستطيع تحويله إلى سياسات يومية...وهذا الغياب عن الممارسة ليس فقط خياراً فقهياً بل أصبح جزءاً من التوازن الذي يخدم بقاءها الرمزي.

٢. الطبقة السياسية .

شرعية المحاصصة كملاذ آمن
لو ألغيت الازدواجية وأنشئت سلطة سياسية موحدة واضحة الشرعية لكانت الطبقة السياسية الحالية في وضع حرج.

• شرعيتها الحالية قائمة على المحاصصة لا على الإنجاز.
أي إصلاح جذري يعني التحول إلى شرعية الكفاءة وهذا سيسقط معظم هذه النخبة.

• غياب السلطة المرجعية الكاملة يمنحها هامشاً واسعاً للحركة...لا يوجد مرجع سياسي يفرض عليها معايير صارمة للأداء أو المساءلة الأخلاقية..المرجعية تنتقد أحياناً لكنها لا تسقط أحداً بشكل مباشر.

• الفساد آلية بقاء لا مجرد انحراف...شبكات المحاصصة والريع تدر على الطبقة السياسية موارد هائلة وتشكل مع الزعامات المحلية والفصائل تحالفاً مصلحياً يصعب اختراقه.
وهكذا تجد الطبقة السياسية في بقاء الازدواجية ملاذاً آمناً من المساءلة الكاملة..وسبباً لاستمرار نظام التوزيع الذي يضمن بقاءها.

٣. الفصائل المسلحة .

اقتصاد الفراغ.

لا يمكن فهم صعود الفصائل المسلحة وتوسعها خارج إطار الازدواجية... الفصائل نشأت وترعرعت في الفراغ الذي تركته الدولة الضعيفة وكلما استمرت الازدواجية كلما اتسع دورها.

• تحتل الفراغ الأمني في المناطق التي لا تستطيع الدولة بسط سيادتها عليها.

• تمتلك شرعية مزدوجة. شرعية مقاومة تستمدّها من قتال داعش- وشرعية دستورية شكلية بوصفها جزءاً من الحشد الشعبي.

• تستفيد اقتصادياً من المنافذ والعقود.. تشكل "دولة داخل الدولة" تدر عليها نفوذاً وموارد. الفصائل ليست مجرد ظاهرة عسكرية بل هي طرف في اقتصاديات الازدواجية .

فهي تملأ الفراغ الذي تتركه المرجعية بعدم التدخل وتملأ الفشل الذي تعجز الدولة عن معالجته وتتحوّل إلى حارس للتوازن القائم.

خاتمة المبحث- توازن المصالح أم توازن الفشل؟

النتيجة المنطقية لهذا التحليل أن كل طرف من أطراف المعادلة العراقية يستفيد من بقاء الازدواجية بشكل أو بآخر.

• المرجعية تحافظ على نقائها ورمزيّتها بعيداً عن تبعات الحكم.

• الطبقة السياسية تحافظ على شرعيّتها التوزيعية وشبكات مصالحها.

• الفصائل تحافظ على نفوذها الممتد في الفراغ.

ولا يوجد طرف قادر بمفرده على كسر هذه الحلقة لأن كسرها يهدد مصالحه الخاصة. لذلك لا يمكن أن يُتوقع إصلاح جاد من داخل هذه البنية.. بل يحتاج الأمر إلى ضغط مجتمعي واسع أو تحول إقليمي أو صدمة كبرى تدفع إلى إعادة هندسة العلاقة بين الدين والدولة في العراق. هذه "اقتصاديات الازدواجية" هي التي تفسر لماذا فشلت كل محاولات الإصلاح.. وستبقى تفشل ما لم تتغير بنية المصالح ذاتها.

سابعاً- العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان.
الازدواجية على مستوى الدولة والمنطقة.

أولاً- لماذا هذا المبحث؟

إذا كانت الازدواجية المعطّلة قد وُصفت في هذا الكتاب بوصفها انقسامًا بين مرجعية دينية ونخبة سياسية.. فإن هذه الازدواجية لا تقف عند حدود العلاقة بين الدين والدولة.. إنها تمتد إلى بنية الدولة نفسها وتتجلى بوضوح في العلاقة المضطربة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وإقليم كردستان. في العراق بعد 2003 لم يحسم سؤال الدولة.. هل هو دولة مركزية أم فيدرالية؟ دستور 2005 أجاب نظريًا بأنه "دولة اتحادية" لكن التطبيق الفعلي أنتج ازدواجية جديدة بين.

• سلطة مركزية لا تملك القدرة على فرض هيبتها على كامل التراب الوطني.

• سلطة إقليمية تمتلك جيشًا وموارد وعلاقات خارجية وتتعامل مع المركز بوصفه طرفًا لا مرجعًا.

ثانيًا— جذور الازدواجية المركزية-الإقليمية.

تعود جذور العلاقة بين بغداد وأربيل إلى مرحلة ما قبل 2003 لكنها اتخذت بعدًا جديدًا بعد سقوط النظام.. فقد دخلت القيادة الكردية العملية السياسية الجديدة بوصفها شريكًا في تأسيس الدولة لا بوصفها مكونًا خاضعًا للمركز... وهذا أنتج واقعًا مختلفًا جذريًا عن أي تجربة عراقية سابقة.

• دستور 2005 اعترف بإقليم كردستان كيانًا فيدراليًا قائمًا.

• البيشمركة بقيت قوة عسكرية مستقلة عمليًا خارج سيطرة وزارة الدفاع الاتحادية.
• العلاقات الخارجية للإقليم تطورت خارج إطار وزارة الخارجية الاتحادية في فترات متعددة.

• الموارد النفطية أصبحت موضوع نزاع مستمر حول من يملك حق إدارة الثروة وتصديرها.

كما أوضحنا في النقد الدستوري فإن هذه الملفات ليست نتيجة خلافات عرضية.. بل هي تجليات ميدانية لنصوص دستورية غامضة أرجى حسمها منذ التأسيس.

ثالثًا— تجليات الازدواجية في الملفات الحساسة.

١. الملف النفطي.

النفط هو العصب المالي للدولة العراقية لكن إدارته كانت موضع خلاف مستمر.

• الإقليم أدار قطاعه النفطي بشكل منفصل ووقع عقودًا مع شركات أجنبية دون موافقة المركز.

• الحكومة الاتحادية اعتبرت هذه العقود غير دستورية بينما تمسك الإقليم بحقه الدستوري.

• الخلاف حول حصة الإقليم من الموازنة تحول إلى أداة ضغط متبادلة.

النتيجة— ازدواجية في إدارة الثروة تهدد وحدة الاقتصاد الوطني.

٢. الملف الأمني والعسكري.

البيشمركة قوة عسكرية عقائدية وتاريخية لكنها خارج منظومة وزارة الدفاع الاتحادية.

• لا تخضع لقيادة عمليات مشتركة فعلية.

• تنتشر في مناطق تعتبرها بغداد خارج صلاحياتها.

• العلاقة مع الجيش العراقي في المناطق المتنازع عليها اتسمت تارة بالتنسيق وتارة بالتوتر.

هذا الوضع يكرس ازدواجية في احتكار العنف..وهي إحدى ركائز أزمة الحاكمية.

٣. المناطق المتنازع عليها.

ملف المناطق المتنازع عليها وعلى رأسها كركوك يمثل بؤرة الازدواجية.

• دستور 2005 نص على تطبيع الأوضاع فيها وفق المادة 140 لكنها لم تُنفذ.

• هذه المناطق تعيش فراغاً دستورياً وأمنياً وتتحول إلى ساحة للصراع بين المركز والإقليم.

• تأجيل الحل زاد من هشاشة الدولة وجعل هذه المناطق مصدر تهديد دائم للاستقرار.

رابعاً- كيف تعمق هذه الازدواجية أزمة الحاكمية؟

الازدواجية بين بغداد وأربيل لا تنفصل عن الازدواجية بين المرجعية والدولة بل تتفاعل معها.

• تضعف سيادة الدولة

الدولة التي لا تحتكر العنف ولا تسيطر على مواردها لا تستطيع أن تدّعي السيادة الكاملة.

• تركز منطق المحاصصة . العلاقة بين المركز والإقليم تُدار غالباً بمنطق الصفقات السياسية لا المؤسسات.

• تفتح الباب للتدخل الإقليمي.

ضعف التفاهم الداخلي يجعل كل طرف يبحث عن دعم خارجي.

• تؤخر بناء الدولة.

الأمة . بقاء القضية الكردية دون حل عادل يبقي الهوية الوطنية ناقصة.

لهذا فإن أي مشروع للتحصين الوطني يجب أن يعالج العلاقة المركزية-الإقليمية بوصفها جزءاً من الازدواجية المعطلة. وليس ملفاً منفصلاً.

خامساً- نحو معالجة بنيوية.

لا يمكن حل هذه الازدواجية بمراسيم أو لقاءات بروتوكولية..المعالجة تحتاج إلى .

. حسم دستوري واضح لطبيعة الدولة .
مركزية أم فيدرالية حقيقية؟

. قانون للنفط والغاز يوزع الثروة بعدالة ويحفظ وحدة الاقتصاد.

. دمج البيشمركة في منظومة أمنية وطنية تحت قيادة موحدة.

. تنفيذ المادة 140 أو استبدالها بآلية توافقية جديدة.

الدرس المركزي هنا. الازدواجية المركزية-الإقليمية ليست استثناءً من أزمة العراق بل هي وجه آخر لها.. وبدون معالجتها سيبقى أي مشروع للتحسين ناقصاً.

خلاصة الفصل

الازدواجية في العراق ليست مجرد انقسام عرضي.. بل هي السمة البنيوية للنظام السياسي القائم بعد 2003.. إنها ازدواجية بين الديني المتجسد في النجف والسياسي المتجسد في الكتل البرلمانية.. وبين الشرعية الأخلاقية- والشرعية الانتخابية الهشة- وبين جيش الدولة- وسلاح الأحزاب- وبين المركز- والأطراف.

. في إيران وُجدت آليات- الدستور مؤسسات الولاية- لتحويل التعارض الظاهري إلى تكامل عملي...
. في العراق لا توجد مثل هذه الآليات فتحوّلت الازدواجية إلى عطب دائم. النظام العراقي لا يعاني من غياب القيادة.. بل من تعدد القيادات غير المندمجة.

. النجف تريد وصاية.

. والأحزاب تريد سلطة.

. والفصائل تريد نفوذاً.

. والإقليم يريد ضماناته.

. والشعب يريد خدمة.

هذا هو جوهر المفارقة العراقية.. تمكين بلا قيادة فاعلة- وسلطة بلا مشروعية كاملة.
هذا التشخيص يقودنا إلى السؤال المركزي للفصل القادم إذا كانت الشرعية هي القلب النابض لأي نظام سياسي فكيف تبدو أزمة الشرعية في العراق من الداخل؟ وكيف يمكن الخروج من هذا المأزق الوجودي الذي يهدد بتحويل التمكين إلى فشل تاريخي؟

الفصل الخامس

إشكالية الشرعية القلب النابض لأزمة المشروع السياسي الشيعي

أولاً- الشرعية كحجر الزاوية في بناء الدولة.

الشرعية ليست مجرد شرط لبقاء النظام.. بل هي الروح التي تحول السلطة إلى حق والطاعة إلى واجب أخلاقي.. في غياب الشرعية تصبح السلطة مجرد قوة قهرية والدولة مجرد أداة سيطرة.. لهذا تشكل أزمة الشرعية المرض الأساسي الذي يعاني منه المشروع السياسي الشيعي في العراق وهي أزمة متعددة المستويات.. شرعية التأسيس- شرعية التمثيل- شرعية الأداء- وشرعية القيادة.

ثانيًا- تشريح أزمة الشرعية.

مصادر متضاربة و فجوة متسعة

في العراق لا توجد سلطة واحدة تتمتع بشرعية كاملة ومستقرة.. بل تتصارع مصادر شرعية متعددة مما يخلق حالة من "الفوضى الشرعية".

١. الشرعية الدينية (المرجعية النجفية).

أعلى مصادر الشرعية رمزيًا وأخلاقيًا.. لكنها شرعية غير سياسية.. إنها تشبه "الضمير الجمعي" الذي يبارك الخط العام ويدين الانحراف.. لكنه يرفض التحول إلى "عقل الدولة" الذي يخطط ويدير.

٢. الشرعية الانتخابية (الديمقراطية التوافقية).

هشة ومشوهة بسبب نظام المحاصصة الذي يحول الانتخابات إلى "عملية عد طائفي" لا إلى اختيار برامجي. وقد أدى العزوف المتزايد إلى إضعاف هذه الشرعية بشدة.

٣. شرعية الإنجاز (أداء الدولة).

غائبة تمامًا تقريبًا.. فشل الدولة في توفير الأمن والخدمات والعدالة أفقدها ثقة المواطن وحول العلاقة بينهما إلى علاقة نفعية صرفة (دفع ضرائب مقابل خدمات) وهي علاقة تنهار عندما تختفي الخدمات.

٤. شرعية القوة (سلاح الفصائل).

شرعية واقعية لكنها مقيدة للدولة.. تستمد شرعيتها من خطاب "المقاومة" و"الحماية الطائفية" ومن واقعها الميداني لكنها تقوض احتكار الدولة للعنف وتعمق أزمة الشرعية القانونية.

٥. الشرعية الدولية والإقليمية.

شرعية مشروطة وغير مستقرة تمنحها القوى الخارجية (الولايات المتحدة- إيران- دول الجوار) للحكومة العراقية.. لكنها غالبًا ما تكون مشروطة بولاءات ومواقف تتعارض مع المصلحة الوطنية.

هذه المصادر المتعددة لا تتكامل بل تتصارع.. مما يخلق فراغًا في مركز القيادة الفعلية.

ثالثًا- الازدواجية الشرعية.

مأساة الانفصال بين المصدر والسلطة.. يكمن الجوهر الدراماتيكي للأزمة في الانفصال الكامل بين مصدر الشرعية الأعلى (المرجعية) وممارسة السلطة (الطبقة السياسية).

• السياسي بلا غطاء شرعي كامل... لا تستطيع الحكومة أو البرلمان اتخاذ قرارات مصيرية بثقة كاملة لأنها تعلم أن شرعيتها مستعارة وهشة.. وأنها قد تفقد الغطاء الأخلاقي المرجعي في أي لحظة.

• المرجعية بلا أدوات تنفيذية. تملك السلطة الأخلاقية لإسقاط شرعية النظام برمته لكنها ترفع شعار "لسنا بأمة سياسية" مما يخلق حالة من "القوة العاجزة".

• النتيجة – فراغ في مركز القيادة الفعلية.. تتخذ القرارات في دوائر مغلقة (مفاوضات الكتل) أو تفرض من الشارع (باحتجاجات) أو تُملى من الخارج (بضغوط إقليمية) بينما تبقى مؤسسات الدولة الرسمية شبه مشلولة.

المرجعية تملك مفاتيح الشرعية لكنها لا تملك مفاتيح السلطة والطبقة السياسية تملك مفاتيح السلطة لكنها لا تملك الشرعية. هذه الجملة تلخص المأساة العراقية.

رابعاً- المقارنة مع النموذج الإيراني.

التوحيد المؤسسي مقابل التشتت

إيران — الشرعية الهجينة المدمجة..

تم دمج الشرعية الدينية (الولاية) والشرعية الشعبية (الانتخابات) في دورة مؤسسية واحدة.. مجلس الخبراء (منتخب شعبياً) ينتخب الولي الفقيه (شرعية دينية عليا) الذي يشرف على الرئيس والبرلمان (منتخبين شعبياً).. هذه الدائرة المغلقة تخلق شرعية دائرية متكاملة.. كل مؤسسة تستمد شرعيتها من الأخرى والشعب طرف في جميع الحلقات.

العراق — الشرعية المتوازية المتصارعة..

لا توجد حلقات وصل مؤسسية بين مصادر الشرعية.. المرجعية تستمد شرعيتها من التاريخ والعلم (منفصلة) البرلمان-الحكومة يستمد شرعيته من الانتخابات المشوهة (منفصلة) فصائل المقاومة تستمد شرعيتها من الخطاب المقاوم والحماية (منفصلة).. النتيجة.. شرعية متوازية غير متقاطعة تؤدي إلى صراع مستمر على من يمثل "الإرادة الحقيقية" للشعبة والعراق.

الفارق الجوهرى..

الشرعية الإيرانية الدائرية تمنح النظام قدرة على البقاء رغم تعثر الأداء بينما في العراق يصبح الأداء هو المعيار شبه الوحيد للشرعية.. لذلك فشل الأداء في العراق يسقط الجميع بينما في إيران يمكن للنظام أن يمتص أزمات الأداء عبر آلياته المؤسسية.

خامساً- مظاهر الأزمة.

من الشرعية المجزأة إلى الدولة الهشة.

١. حكومات ضعيفة وعاجزة.

عدم اليقين الشرعي يجعل الحكومات تركز على البقاء (استرضاء مراكز القوى المختلفة) أكثر من العمل.

٢. تعديل القوانين والدستور.

أي محاولة للإصلاح الدستوري تواجه عراقيل هائلة لأن النظام القائم هو نفسه نتاج توازن هش.. والتعديل قد يهدد مصالح كتل تستند إلى شرعيتها الوحيدة (التمثيل الطائفي).

٣. العلاقة مع المحافظات (وسط وجنوب العراق).

حتى الجمهور الشيعي لم يعد ينظر إلى الحكومة المركزية كجهة شرعية تخدمه.. بل كجهة تستغل موارده.. هذا يفسر الاحتجاجات المحلية المتكررة في البصرة والناصرية وغيرهما.. والتي تثبت انهيار شرعية المركز حتى لدى قواعده الشعبية.

سادسًا- دراسة حالة.

الانتخابات البرلمانية – طقوس بلا معنى؟
أصبحت الانتخابات في العراق طقسًا يُقام كل أربع سنوات لتكريس الوضع القائم.. لا آلية حقيقية لتجديد الشرعية أو محاسبة الحكام.

١. المقاطعة المتزايدة.

نسب المشاركة في الانتخابات العراقية تظهر انحدارًا مطردًا. فبعد أن كانت المشاركة في انتخابات 2005 حوالي 79% انخفضت في انتخابات 2014 إلى حوالي 60% ثم في انتخابات 2018 إلى حوالي 44% وفي انتخابات 2021 إلى مستويات قياسية متدنية تتراوح بين 35-41% حسب المصادر.. هذا الانحدار ليس مجرد تعبير عن عزوف.. بل عن رفض كامل لشرعية اللعبة السياسية برمتها.

٢. انتصار المحاصصة.

حتى مع تغير الأسماء يظل منطق توزيع المناصب والمقاعد على أساس طائفي وقومي هو المهيمن.

٣. فقدان الجدوى.

لا يؤدي تغيير الحكومة إلى تغيير حقيقي في السياسات أو الخدمات مما يقوض جوهر الشرعية الديمقراطية القائم على المساواة.
لقد تحولت الانتخابات من وسيلة لاختيار الحكام إلى استفتاء على شرعية النظام نفسه.. وهذا مؤشر خطر لأنه يعني أن النظام لم يعد قادرًا على تجديد شرعيته عبر الآليات الديمقراطية.

سابعًا- المحصلة.

نحو إعادة بناء الشرعية – مهمة مستحيلة؟
الخروج من أزمة الشرعية في العراق يحتاج إلى تحول جذري في طبيعة النظام السياسي نفسه وليس إصلاحات ترقيعية.. أي حل يجب أن يلامس هذه الجروح العميقة.

١. الانتقال من شرعية التمثيل إلى شرعية الإنجاز.

يجب أن تصبح القدرة على بناء دولة فعالة هي مصدر الشرعية الأساسي وليس الانتماء الطائفي.

٢. إعادة تعريف العلاقة مع المرجعية.

يجب الانتقال من علاقة "انزياح ورفض" إلى علاقة "تنسيق وتكامل وظيفي" ضمن إطار دولة مدنية. قد يكون ذلك عبر مؤسسة دستورية استشارية (مثل مجلس القيم العليا) تربط بين الحكمة الدينية والقرار السياسي دون خلط السلطات.

٣. إدماج القوى المسلحة في شرعية الدولة.

يجب أن تصبح الولاءات للأجهزة الأمنية والدولة فقط ويجب حل إشكالية "الدولة داخل الدولة".

٤. إصلاح جذري للنظام الانتخابي.

لكي تعود الانتخابات كآلية لتجديد الشرعية وليس لتكريس المحاصصة. لكن كل هذا يجب أن يترافق مع كسر الحلقة الريعية-الطائفية... فبدون إصلاح الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ستبقى المحاصصة هي الآلية الطبيعية لتوزيع الثروة وستبقى الشرعية رهينة للتوزيع لا للإنجاز.

خلاصة الفصل

الدرس الحاسم من المقارنة مع إيران.. لم تستطع إيران بناء شرعيتها إلا عبر مشروع وطني-ديني جامع (الجمهورية الإسلامية) وهندسة دستورية دمجت المصادر المختلفة.. في العراق بغياب المشروع الجامع وبقاء الهندسة الدستورية رهينة المحاصصة.. يظل أسير أزمة شرعيته المزمنة. والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هل يمكن بناء شرعية وطنية في دولة لم تستطع بعد أن تصبح "أمة" بالمعنى السياسي الحديث؟ هذا السؤال يقودنا إلى الفصل التالي.. حيث نفحص كيف أن البعد الإقليمي ليس مجرد عامل خارجي.. بل هو مكون أساسي في معادلة الشرعية الداخلية نفسها.

الفصل السادس

البعد الإقليمي – العراق في معادلة المحاور.

أولاً- من الدولة-الحدود إلى الدولة-ساحة الصراع.

يختلف الوضع الجيوسياسي للعراق اختلافاً جذرياً عن إيران.. إيران رغم كونها لاعباً إقليمياً.. هي دولة-حصن ذات كتلة بشرية وجغرافية متماسكة تتعامل مع الخارج من موقع القوة والمبادرة غالباً.. العراق بالمقابل تحول بعد 2003 إلى "دولة-ساحة" أو "دولة-جسر" حيث تتقاطع وتتصارع مشاريع ومخاوف جيرانه الأقوياء.

هذا الوضع ليس اختياراً عراقياً بل هو نتاج لضعف الدولة المركزية وتفكك بنيتها الأمنية مما جعلها متلقياً سلبياً لتأثيرات إقليمية عميقة تحولت إلى عوامل داخلية تشكل هويتها السياسية وتهديد سيادتها. والأهم أن التدخل الإقليمي لا يفسر الأزمة العراقية وحدها.. بل هو نتيجة لها بقدر ما هو سبب.. فال فراغ الذي خلقتة الازدواجية المعطلة هو الذي فتح الباب أمام الاختراق الإقليمي.. الدولة التي لا تحتكر العنف ولا تملك شرعية كاملة تستدعي التدخل الخارجي بحكم ضعفها.

ثانياً- تشرح تأثير المحاور الإقليمية في البنية الداخلية الشيعية.

لا يمكن فهم الانقسامات داخل البيت السياسي الشيعي العراقي دون رصد تأثير المحاور الإقليمية التي تعمل كأطراف راعية وحاضنة لتيارات وأحزاب بعينها.

المحور الأول- إيران — الجار القريب البعيد.

تتعامل إيران مع العراق عبر أدوات متعددة ومتداخلة مما يخلق ولاءات متعددة المستويات.

المستوى الديني-العقائدي.

عبر شبكة الحوزات والمراجع الدينية الموالية وخطاب "الولاية" و"المقاومة".

المستوى الحزبي-السياسي.

عبر دعم وتوجيه عدد من الأحزاب والكتل السياسية الشيعية الرئيسية.

المستوى العسكري-والأمني.

عبر الإشراف على تدريب وتسليح عدد من فصائل المقاومة وتقديم الاستشارات الأمنية.

المستوى الثقافي.

دعم المؤسسات الثقافية والإعلامية.

التأثير- خلق تياراً داخل المشهد الشيعي العراقي يتمتع بولاء مزدوج معقد يجعل قراره الوطني خاضعاً أحياناً لحسابات المحور الإقليمي كما عمق الانقسام بين هذا التيار والتيارات الوطنية الراضة للموقف الإيراني.

المحور الثاني- العربي-الخليجي الجار البعيد القريب.

بعد عقود من القطيعة في عهد صدام حسين تحاول دول الخليج وخاصة السعودية والإمارات استعادة نفوذها.. تحولت من سياسة "احتواء" الشيعة العراقيين إلى "الانفتاح" والاستثمار في العلاقات خاصة مع تيارات مختلفة التوجهات.. أدوات التأثير تشمل.

• الاستثمارات الاقتصادية الضخمة.

• الدبلوماسية النشطة.

• محاولة استمالة العشائر الشيعية في الجنوب.

• دعم بعض الشخصيات السياسية.
الهدف الاستراتيجي.

كسر الاحتكار الإيراني للمشهد الشيعي العراقي وتحويل العراق إلى حاجز أمام النفوذ الإيراني لا معبراً له.

التأثير- ساهم في تعزيز وتقوية قوى مناصرة لإيران على القرار العراقي وفرض غطاءً إقليمياً بديلاً لكنه أيضاً زاد من حدة التنافس الداخلي بين التيارات الشيعية حيث أصبح كل منها يستمد دعماً من محور إقليمي منافس.

كيف يعمق هذا المحور الازدواجية المعطلة؟

المحور الخليجي لا يتعامل مع العراق كدولة ذات سيادة كاملة بل تمارس دوراً في بقاء الوضع العراقي كما هو.. دولة ضعيفة تحتاج دعماً خارجياً.. ونخبة سياسية تحتاج غطاءً إقليمياً.. المحور العربي لا يحتاج دولة عراقية قوية بل يحتاج دولة قابلة للتوجيه.. هذا لا يعني أن دول الخليج تسعى لتدمير العراق.. بل إن مصلحتها الاستراتيجية ترتبط ببقاء النفوذ أكثر من ارتباطها ببناء الدولة.. بل كساحة لموازنة النفوذ الإيراني.. هذا يكرس منطق "العراق تابع" بدل "العراق شريك" ويدفع القوى الشيعية إلى التموضع بين محاور متصارعة مما يضعف أي مشروع وطني مستقل.

المحور الثالث- التركي — العمق الاستراتيجي القديم الجديد.

تتعامل تركيا مع العراق من منظور "العمق الاستراتيجي" العثماني والحديث.. أدوات التأثير تشمل.

• الوجود العسكري في شمال العراق.

• السيطرة على مصادر المياه (سد إيسو).

• الاستثمارات التجارية الواسعة.

• العلاقة مع بعض القيادات السنية.

المخاوف التركية- تتمحور حول وجود كردي قوي قد يغذي حلم الاستقلال.. وانتشار فصائل المقاومة قرب حدودها.

التأثير- يزيد من تعقيد المشهد خاصة في المناطق المتنازع عليها (كركوك-الموصل) ويجعل العراق ساحة صراع داخلية مما يُضعف سيادة الدولة العراقية في مناطقها الشمالية والغربية.

كيف يعمق هذا المحور الازدواجية المعطلة؟

التدخل التركي يعمق الشرخ في المناطق المختلطة.. ويوظف الانقسامات الداخلية لصالح أجندته الأمنية.. الدولة العراقية غير قادرة على فرض سيادتها على حدودها مما يجعل البعد الإقليمي بديلاً عن الدولة في تلك المناطق.

المحور الرابع- الأمريكي-الغربي — الحضور المباشر والمشروط.

لا يمكن تجاهل الولايات المتحدة وحلفائها كلاعب رئيسي في المعادلة العراقية.. بعد 2003 لا تزال واشنطن هي المهندس الأول للعملية السياسية ولا تزال تحتفظ بوجود عسكري ودبلوماسي مؤثر.. هذا المحور يمارس ضغوطاً على الحكومات العراقية لضمان مصالحه ويُعتبر عامل توازن ضد النفوذ الإيراني لكنه في الوقت نفسه يساهم في أزمة الولاء المزدوج حيث تجد النخب العراقية نفسها ممزقة بين مراكز قوى إقليمية ودولية متصارعة.

كيف يعمق هذا المحور الازدواجية المعطلة؟

الحضور الأمريكي المباشر ثم الانسحاب الجزئي ثم العودة المشروطة خلق حالة من عدم الاستقرار الاستراتيجي.. النخبة العراقية لا تعرف إن كانت تعتمد على الضمانة الأمريكية أم تتحلل منها مما يعمق إحساسها اللاتيقين ويجعلها أكثر عرضة للابتزاز الإقليمي والداخلي.

ثالثاً- إشكالية الولاء المزدوج واختراق السيادة.

خلق هذا التداخل الإقليمي أزمة ولاء مزدوجة داخل أجنحة الدولة العراقية نفسها.

١. في المؤسسة السياسية.

قد يصوت نائب أو وزير في البرلمان العراقي وفقاً لتوجيهات حزبه المرتبط بمحور إقليمي وليس بالضرورة وفق المصلحة الوطنية العراقية البحتة.

٢. في المؤسسة الأمنية والعسكرية.

يصل الأمر إلى مستوى خطير حيث قد تتحرك وحدات مسلحة تابعة لفصائل معينة بناءً على أوامر من خارج الحدود أو قد تتقاسم المعلومات الاستخباراتية مع جهات إقليمية أكثر مما تتقاسمها مع القيادة العسكرية العراقية الرسمية.

٣. في الاقتصاد.

التبعية الاقتصادية للنفط تجعل الدولة رهينة للضغوط الخارجية بينما تنشط شبكات اقتصادية غير رسمية مرتبطة بمحاور إقليمية تمول أجنداتها داخل العراق. وعندما تتبنى كتلة نيابية موقفاً يخدم أجندة إقليمية على حساب مصلحة وطنية فإن ذلك ليس خيانة بالضرورة بل تعبير عن بنية ولاء مزدوج.. هذه البنية تجعل من الصعب رسم خط فاصل بين الوطني والعمل وتجعل السيادة الوطنية مهزوزة في جوهرها.

النتيجة- سيادة مهزوزة.

بقرار الحرب والسلم والسياسة الاقتصادية وحتى التعيينات في المناصب السيادية قد تكون خاضعة لمساومات وضغوط إقليمية تفوق سلطة الحكومة المركزية.

رابعًا- العراق بين سيناريوهين
ساحة صراع دائمة أم جسر للتكامل؟

يقف العراق عند مفترق طرق إقليمي.

السيناريو الأول- استمرار الوضع الراهن (المتشائم)
يبقى العراق ساحة للصراعات بالوكالة بين إيران والمحور العربي-الغربي..وبين تركيا والفصائل الكردية.. تستمر الدولة ضعيفة و يستنزف الاقتصاد ويتعمق الانقسام المجتمعي.. هذا هو سيناريو "البئنة" العراق وتحويل أزمته إلى حالة دائمة.

السيناريو الثاني- التحول إلى دولة محورية (الواقع والمأمول)
يتطلب بناء دولة عراقية قوية وذات سيادة قادرة على.

١. فرض احتكارها للعنف و جيش موحد تحت قيادة واحدة.

٢. بناء اقتصاد إنتاجي يقلل الاعتماد على الجوار.

٣. تبني سياسة خارجية متوازنة تقوم على مبدأ "الحياد الإيجابي" و"العراق أولاً". تتعامل مع جميع الجيران على أساس المصالح المتبادلة وترفض أن تكون جزءًا من أي محور عدائي لجار آخر.

٤. تحويل التنوع من نقطة ضعف إلى قوة بأن يصبح العراق جسرًا للتفاوض والحوار بين أعداء إقليميين مستفيدًا من علاقاته مع جميع الأطراف.

لكن هذا السيناريو المأمول لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تزامن الحياد الإيجابي مع مصالحة داخلية شاملة وإلا تحول إلى ضعف جديد..الدولة التي تعاني من الانقسام الداخلي لا تستطيع أن تكون وسيطًا إقليميًا بل ستكون ضحية للصراعات الإقليمية.

خلاصة الفصل

البعد الإقليمي ليس قدرًا محتومًا على العراق إنه نتاج ضعف داخلي القوى الشيعية الحاكمة في بغداد تواجه تحديًا تاريخيًا.. هل ستستمر كوكلاء لمشاريع إقليمية أم ستنتقل إلى موقع الشركاء الأقوياء الذين يحددون مصلحتهم الوطنية بأنفسهم؟

الدرس من النموذج الإيراني. لقد بنت إيران قوتها الإقليمية عبر مشروع وطني مستقل (ولو كان إيديولوجيًا) واعتماد على الذات تحت الحصار..يحتاج العراق إلى إعادة اكتشاف مشروعه الوطني المستقل وهو أمر لا يمكن أن يتحقق إلا عبر تجاوز الانقسامات الداخلية وبناء نظام شرعي وفعال.

الخلاصة المزدوجة.

التدخل الخارجي يعمق الازدواجية المعطلة والازدواجية المعطلة تستدعي التدخل الخارجي.. كسر هذه الحلقة يتطلب بناء شرعية وطنية كاملة ومؤسسات قادرة على احتكار السيادة.. وهذا يقودنا إلى الفصل التالي حيث نحاول استخلاص الدروس الدولية من تجارب مشابهة.

الفصل السابع. التجارب الدولية – دروس مختارة للعراق.

أولاً- مدخل.

لماذا ننظر إلى تجارب الآخرين؟
بعد تشريح الأزمة العراقية الداخلية والإقليمية يبقى السؤال.. هل هناك نماذج عالمية يمكن أن يستلهم منها العراق طريقاً للخروج من المأزق؟
الهدف هنا ليس الاستنساخ فظروف كل بلد فريدة.. بل هو استخلاص الدروس البنيوية من تجارب أخرى عانت من تحديات مشابهة.. إدارة التنوع في مجتمع منقسم الانتقال من الحكم الطائفي أو العرقي إلى دولة المواطنة.. وبناء شرعية بعد حرب أهلية.
لماذا هذه التجارب الأربع بالذات؟

- لبنان – لأنه النموذج الأقرب تاريخياً وسوسيوولوجياً للعراق من حيث المحاصصة الطائفية.
 - جنوب أفريقيا- لأنها مثال على الانتقال من نظام قمعي إلى ديمقراطية عبر مشروع مصالح وطنية.
 - ماليزيا- لأنها نجحت نسبياً في إدارة التنوع العرقي والديني عبر الاقتصاد.
 - سويسرا- لأنها النموذج الأكثر تطوراً للديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد الثقافات.
- إضافة إلى ذلك سنشير عابراً إلى تجربة البوسنة.. لأنها الأقرب للبنية التعددية العراقية من حيث المحاصصة العرقية وفشلها في بناء الدولة رغم أنها أوقفت الحرب.
- نبحث عن مبادئ عامة يمكن "تطويرها" للسياق العراقي المعقد لا عن نماذج جاهزة للاستيراد.

ثانياً- لبنان
تحذير من تحول المحاصصة إلى بنية معطلة دائمة.

التشخيص.
لبنان هو النموذج الأقرب تاريخياً وسوسيوولوجياً للعراق. نظامه السياسي قائم على محاصصة طائفية صارمة (رئيس ماروني- رئيس وزراء سني- رئيس برلمان شيعي)... نجح هذا النظام في وقف الحرب الأهلية 1990 لكنه تحول إلى "سجن طائفي" معطل.
الدروس للعراق..
الإيجابي-

قد تكون المحاصصة ضرورة مرحلية لوقف العنف وتقاسم السلطة في مجتمع ممزق.

السلبى (التحذير الرئيسي).
إذا تحولت المحاصصة من مرحلة انتقالية إلى هوية دائمة للنظام فإنها تؤدي إلى.

١. شلل مؤسسات.
كتلة طائفية واحدة تستطيع تعطيل عمل الحكومة والبرلمان.

٢. فساد منهجى.
تحول الدولة إلى "غنيمة" تقسم بين الزعماء الطائفيين.

٣. هروب الكفاءات.
يهاجر الشباب والمتعلمون لغياب فرص التقدم على أساس الجدارة.

٤. انفجار دوري.
الاحتقان يتراكم وينفجر كما في احتجاجات 2019 لأن النظام يفقد قدرته على الإصلاح الذاتي.

العبرة العراقية
لبنان هو المستقبل المرسوم للعراق إذا استمر على حاله. يجب تجنب أسر النظام الطائفي بأسرع وقت والانتقال إلى نظام قائم على البرنامج والكفاءة ولو تدريجياً.. لبنان يصرخ... لا تكررنا خطأنا!

. الربط بالطروحة.
المحاصصة في لبنان أنتجت "تمكيناً بلا حاكمية" مشابهة للعراق. مواقع حاكمية موزعة طائفيًا لكن دون قدرة على إنتاج دولة فعالة... الدرس المركزي. تقاسم السلطة قد يوقف الحرب لكنه لا يبني دولة.

ثالثاً- جنوب أفريقيا
قوة المشروع الجامع بعد الصراع العنيف

التشخيص
انتقلت جنوب أفريقيا من نظام أبارتايد عنصري بغض إلى ديمقراطية يحكمها الأغلبية السوداء دون حرب أهلية شاملة وذلك عبر مشروع مصالحة وطني جامع قادة نيلسون مانديلا.
الدروس للعراق.

١. دور القيادة الحكيمة.
تجلى في تنازل مانديلا عن ثقافة الانتقام لصالح ثقافة المصالحة.. لقد فهم أن بناء دولة يحتاج الجميع.

٢. أهمية الرمز الجامع.
تحول مانديلا نفسه ومن بعده "أمة قوس قزح" إلى رمز وطني يتجاوز الهويات الفرعية.

٣. العدالة الانتقالية.
"لجنة الحقيقة والمصالحة" وفرت مساحة للاعتراف بالألم دون إطلاق العنان للثأر الذي قد يدمر الدولة الناشئة.

العبرة العراقية.

يفتقد العراق إلى المشروع الوطني الجامع والرمز القيادي الجامع.. التركيز على العدالة الانتقالية بعد 2003 كان انتقائياً وطائفياً في نظر الكثيرين مما عمق الشرخ. الدرس هو أن بناء الدولة بعد صراع مرير يتطلب رؤية توحيدية جريئة تتجاوز منطق الانتصار الطائفي. لكن يجب إضافة شرط مهم.

المصالحة في جنوب أفريقيا نجحت لأنها ترافقت مع بناء مؤسسات قوية وعدالة اجتماعية جزئية.. المصالحة وحدها لا تكفي إذا لم تترافق مع مؤسسات. العراق يحتاج إلى "مصالحة مؤسسية" لا "مصالحة خطابية".

الربط بالأطروحة.

جنوب أفريقيا تقدم مثلاً عن "التحصين" تحويل الهوية من جدار عازل إلى لبنة بناء والانتقال من شرعية النضال إلى شرعية الإنجاز.

رابعاً- ماليزيا

نجاح نسبي في إدارة التنوع العرقي والديني
التشخيص.

ماليزيا مجتمع متعدد الأعراق (ملاويون- صينيون- هنود) والأديان.. بعد أعمال شغب عنيفة عام 1969 تبنت الدولة سياسة "التوافق الوطني" عبر عقد اجتماعي اقتصادي.

الدروس للعراق.

١. الاقتصاد كأداة للوحدة.

ركزت السياسة على النمو الاقتصادي السريع لرفع مستوى معيشة الجميع.. مع منح تمييز إيجابي للمجموعة الأكبر (الملاويون المسلمون) لتعزيز اندماجهم الاقتصادي والشعور بالأمان.

٢. التوازن بين الخصوصية والهوية الوطنية.

سمح النظام بوجود مدارس ولغات وثقافات خاصة لكل مجموعة مع التأكيد على لغة وطنية مشتركة (البهاسا ماليزيا) وهوية وطنية جامعة.

٣. استقرار النخب الحاكمة.

حافظ تحالف الجبهة الوطنية على الاستقرار السياسي لعقود مما وفر بيئة جاذبة للاستثمار.

العبرة العراقية.

فشل العراق في تقديم العقد الاجتماعي الاقتصادي كبديل للعقد الطائفي.. يجب أن يكون النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار هو المشروع الجامع الذي يجمع العراقيين بدلاً من "المحاصصة السياسية" المدمرة. يمكن التفكير في "محاصصة تنمية" تضمن توزيعاً عادلاً للموارد والاستثمارات على جميع المحافظات.

لكن الدرس مزدوج.

التمييز الإيجابي قد يكون ضرورياً مرحلياً.. لكنه إذا تحول إلى ديمومة أنتج استياء الأقليات.. العراق بحاجة إلى سياسات مؤقتة مرتبطة بالتنمية لا بالهيمنة.

الربط بالأطروحة.
ماليزيا تقدم درساً عن تحويل الطاقة من الصراع على الهوية إلى صراع على التنمية. "التمكين" في ماليزيا ارتبط بالاقتصاد لا بالحصص السياسية فقط.

خامساً- سويسرا.

الديمقراطية التوافقية في دولة متعددة الثقافات
التشخيص.
سويسرا نموذج فريد لديمقراطية مستقرة في مجتمع متعدد اللغات والثقافات (ألمانية- فرنسية- إيطالية- رومانشية) والطوائف.
الدروس للعراق.

١. اللامركزية العميقة (الفيدرالية الحقيقية).
السلطات الواسعة للكانتونات (المقاطعات) تمنح المجموعات الثقافية إدارة شؤونها مما يقلل حدة الصراع على المركز.

٢. الديمقراطية التوافقية.
لا تعتمد على "الفائز يأخذ كل شيء" فالحكومة الاتحادية هي ائتلاف عريض يمثل جميع الكتل السياسية الرئيسية والقرارات المصيرية تتطلب توافقاً واسعاً.

٣. الثقافة السياسية.
ترسيخ قيم الحوار والتسوية والمشاركة كأسلوب حياة لا كتكتيك مؤقت.

العبرة العراقية.
الفيدرالية في العراق هي فيدرالية مشوهة (مقتصرة على إقليم كردستان عملياً) ومثيرة للصراع.. يمكن تطويرها إلى فيدرالية حقيقية إدارية-تنموية لمحافظات الوسط والجنوب مع بناء آليات توافق حقيقي في بغداد لا مجرد محاصصة طائفية.
لكن يجب إدراك أن سويسرا ليست فقط فيدرالية بل ثقافة لامركزية عميقة لا يمكن استيرادها بسهولة.. العراق يحتاج أولاً إلى إعادة بناء الثقة بين المركز والأطراف قبل منح صلاحيات واسعة.
الربط بالأطروحة.
سويسرا تقدم مثالاً عن "الحاكمية" من خلال المؤسسات التوافقية لا من خلال الهيمنة. الدرس.. الحاكمية المنتجة تتطلب توزيعاً مؤسسياً للسلطة لا تركيزاً في المركز.

سادساً- إشارة عابرة إلى البوسنة.

المحاصصة العرقية وعدم اكتمال الدولة.
التشخيص.

بعد حرب دامية (1992-1995) أنشأ اتفاق دايتون نظاماً سياسياً قائماً على محاصصة عرقية صارمة بين البوشناق والصرب والكروات مع مؤسسات مركزية ضعيفة ومجلس رئاسي ثلاثي.

الدروس للعراق.

الإيجابي.

اتفاق دايتون أوقف الحرب وهي ميزة لا يمكن الاستهانة بها.

السلب.

جمد الصراع بدل حله.. النظام البوسني يعاني من شلل مزمن وفساد وغياب هوية وطنية جامعة.. الدولة قائمة شكلاً لكنها معطلة فعلياً.

العبرة العراقية.

البوسنة هي الصورة الأوضح لـ"التمكين بلا حاكمية" توزيع عرقي للسلطة يمنع الحرب لكنه يمنع الدولة أيضاً.. العراق يسير في هذا الطريق إن لم يتجاوز المحاصصة.

الخلاصة

الدروس الكبرى من التجارب الدولية.

١. من لبنان.

• التحدي- المحاصصة الطائفية.

• الدرس- المحاصصة قد توقف الحرب لكنها تبني دولة عاجزة ومفسدة.. التحرك السريع لتجاوزها قبل أن تتحول إلى قدر.

٢. من جنوب أفريقيا.

• التحدي- الانتقال من نظام قمعي إلى ديمقراطية.

• الدرس- ضرورة القيادة الحكيمة والمشروع التوحيدي الذي يتجاوز الثأر مع بناء مؤسسات قوية تدعم المصالحة.

٣. من ماليزيا.

• التحدي- إدارة التنوع العرقي والديني.

• الدرس- الاقتصاد والتنمية كأداة لصنع الوحدة وإدارة التوترات مع تمييز إيجابي مؤقت لا دائم.

٤. من سويسرا.

• التحدي- التعايش في مجتمع متنوع.

• الدرس- اللامركزية الحقيقية وآليات الحوار كأسلوب حكم لا تكتيك.

٥. من البوسنة.

• التحدي- المحاصصة العرقية وعدم اكتمال الدولة.

• الدرس- إيقاف الحرب لا يعني بناء الدولة إذا تحولت المحاصصة إلى بنية دائمة.

ثامناً- تطبيق الدروس.

نحو نموذج عراقي خالص
لا يمكن للعراق أن يكون لبنان أو ماليزيا أو سويسرا.. لكنه يمكن أن يستوحي مبادئ منها.

. من لبنان- التحرك السريع لتجاوز المحاصصة قبل أن تتصلب وتصبح قدراً.

. من جنوب أفريقيا- البحث عن رمز-مشروع توحدي (ربما يكون مشروع إعادة إعمار البلاد وتحقيق الرفاه) يتجاوز الهويات الفرعية.

. من ماليزيا- وضع الاقتصاد والخدمات في قلب العملية السياسية وجعلها المعيار الحقيقي للشرعية.

٤. من سويسرا- تطوير فيدرالية إدارية حقيقية تعالج الخلل المركزي-المحلي وبناء ثقافة توافقية مؤسسية وليست عشائرية.

. من البوسنة- التحذير من أن أي حل يوقف الحرب لكنه لا يبني الدولة هو حل مؤجل لا أكثر.. لكن أي استيراد يجب أن يمر عبر "التكيف العراقي" فما نجح في بيئة اجتماعية وتاريخية معينة قد يفشل في بيئة أخرى. العراق يحتاج إلى نمودجه الخاص الذي يستجيب لخصوصيته.
الدرس الأهم من جميع هذه التجارب هو أن الاستقرار لا يأتي من فرض هيمنة مجموعة على أخرى ولا من تجميد الصراع عبر تقاسم الغنائم بل من بناء مؤسسات عادلة وقادرة وخلق أمل مشترك في المستقبل.

هذا هو التحدي الذي يواجه الشيعة العراقيين كقوة حاكمة رئيسية في الخروج من فخ التمكين الطائفي إلى فضاء المشروع الوطني.. وهذا يقودنا إلى الفصل الأخير التطبيقي حيث نحاول وضع مقترحات عملية للتحويل من التمكين إلى التحسين.

الفصل الثامن

خارطة طريق للتحسين – مشروع عملي للانتقال من التمكين إلى الدولة

أولاً—الفلسفة التأسيسية.

من التمكين الكمي إلى التحسين النوعي.

التحسين ليس حالة ساكنة بل هو عملية ديناميكية وممنهجة تهدف إلى تحويل المكاسب السياسية للشيعة العراقيين من مجرد "حصص طائفية" إلى "أسس لدولة عراقية مستقرة وقابلة للحياة" إنه الانتقال من منطق الغلبة العددية إلى منطق الجودة المؤسسية ومن هاجس السيطرة على الدولة إلى مسؤولية بناء الدولة.

والتحسين ليس تمكيناً إضافياً للطائفة بل هو تمكين الدولة من أن تكون دولة.. ليس معناه أن يحكم الشيعة أكثر بل معناه أن يحكم العراق بشكل أفضل.

هذه الخارطة ليست برنامجًا حكوميًا.. بل إطار استراتيجي قابل للتكيف وهي تنطلق من تشخيص الكتاب.. الأزمة العراقية ليست أزمة موارد ولا أزمة هوية بل أزمة بنية الازدواجية المعطلة التي تفصل بين الشرعية والسلطة وبين المرجعية والدولة وبين الجيش والفصائل.. أي حل يجب أن يلامس هذه البنية لا أن يكتفي بترقيع مظاهرها.

ثانيًا- الرؤية الاستراتيجية.
العراق 2035 - أهداف قابلة للقياس.

يجب أن تُترجم الرؤية إلى أهداف استراتيجية واضحة للعقد القادم.

.سياسيًا.
نظام حكم توافقي غير طائفي حيث تتنافس الكتل على أساس برامجي وتداول السلطة سلميًا.

.أمنيًا.
جهاز أمني وطني موحد تحت سيطرة الدولة قادر على حفظ الأمن الداخلي والدفاع عن السيادة.

.اقتصاديًا.
اقتصاد منتج ومتنوع يقلل الاعتماد على النفط إلى أقل من 60% من الموازنة ويحقق نموًا مستدامًا بنسبة لا تقل عن 5% سنويًا.

.اجتماعيًا.
مؤشر تنمية بشرية مرتفع مع تقليل الفقر والبطالة بنسبة 50% وارتفاع ملحوظ في مؤشرات التعليم والصحة.

. وطنيًا.
تحقيق المصالحة الوطنية وتجريم خطاب الكراهية الطائفي.

. ثالثًا- المحاور التنفيذية السبعة
من النظرية إلى الميدان.

ملاحظة منهجية مهمة.
هذه المحاور حزمة متكاملة وليست مراحل متتابعة.. لا يمكن البدء بالإصلاح السياسي وتأجيل الإصلاح الاقتصادي.. فالبنية الربعية والمحاصصة مترابطتان. كل محور يغذي الآخر ويحتاج إليه.. لكن تقديمها هنا بالتسلسل هو ضرورة منهجية للعرض فقط.

.المحور الأول- الإصلاح السياسي والدستوري-
المسار التشريعي

. الإجراء الأول (عاجل).

تشكيل "هيئة الحوار الوطني العراقي" برعاية المرجعية والأمم المتحدة تضم ممثلين عن جميع المكونات (شيعة- سنية- كردية- مسيحية- المجتمع المدني) لوضع ميثاق وطني جديد يتجاوز دستور 2005..مدة العمل 12 شهراً.

. الإجراء الثاني (متوسط).
بناءً على الميثاق تشكيل لجنة دستورية مستقلة (خارج البرلمان) لصياغة تعديلات دستورية تركز على.

. إلغاء نظام المحاصصة الرسمية.

. اعتماد نظام انتخابي "القائمة المفتوحة في دوائر متعددة" لربط النائب بناخبيه.

. إنشاء "مجلس الشورى الوطني" كهيئة استشارية عليا تضم كفاءات ومراجع فكرية ودينية (باستشارة) لمراجعة القوانين والتشريعات من منظور المصلحة الوطنية العليا.

. مراجعة جذرية لقانون المساءلة والعدالة والاجتثاث باعتباره أداة إقصاء.

. الإجراء الثالث (طويل).
إقرار التعديلات الدستورية عبر استفتاء شعبي.

الربط بالأطروحة.
هذا المحور يستهدف كسر البنية الدستورية التي تكرر الازدواجية المعطلة وينقل الشرعية من التمثيل الطائفي إلى التمثيل البرامجي.

المحور الثاني- التحول الاقتصادي
المسار الاقتصادي

.الإجراء الأول (عاجل).

إطلاق "مشروع النزاهة المالية" بتعيين مديرين ماليين مستقلين (بموافقة المرجعية أو هيئة مستقلة) في الوزارات السيادية (النفط- الكهرباء- المالية) للحد من الفساد الهيكلي.

.الإجراء الثاني (متوسط).
إقرار "قانون تنمية المحافظات" الذي يخصص نسبة ثابتة من عوائد النفط لكل محافظة (تصل إلى 20%) تُنفق مباشرة على مشاريع بنية تحتية واستثمارية فيها تحت إشراف مجالس محلية منتخبة وهيئات رقابية مستقلة.

.الإجراء الثالث (طويل).
إطلاق "مبادرة العراق الأخضر" باستصلاح 5 ملايين دونم زراعي وتوزيعها على الشباب بشرط الاستثمار مدعومة بقروض ميسرة وتكنولوجيا حديثة.

.الشرط الأساسي.
كل هذا يجب أن يرتبط بفك الاحتكار النفطي للموازنة وتنويع مصادر الدخل. الاقتصاد الريعي هو العائق
البنوي الأكبر أمام أي إصلاح.

الربط بالأطروحة.
المحاصرة الطائفية هي آلية توزيع الريع النفطي.. كسر الحلقة الريعية-الطائفية يبدأ من هنا.

. المحور الثالث- العدالة الاجتماعية والمصالحة
المسار الاجتماعي

الإجراء الأول.

إنشاء لجنة الحقيقة والكرامة الوطنية على غرار نموذج جنوب أفريقيا لسماع ضحايا جميع العهود (من
البعث إلى اليوم) وتعويضهم دون التركيز على الثأر.

.الإجراء الثاني.
إقرار "قانون الخدمة الوطنية المدنية" حيث يخدم الخريجون لمدة عام في محافظة غير محافظتهم
الأصلية في مشاريع تنمية أو تعليمية لتعزيز الاندماج الوطني.

.الإجراء الثالث.
إدماج فئات الشباب في برامج المصالحة فهم الأكثر تأثرًا بالحروب والانقسامات.

. الربط بالأطروحة.
المصالحة هنا ليست خطابية بل مؤسسية تستهدف تحويل الهويات من جدران عازلة إلى لبنات بناء.

المحور الرابع- السياسة الخارجية المتوازنة
المسار الدبلوماسي.

الإجراء الأول.

تبني مبدأ "الحياد الإيجابي الفاعل" كسياسة خارجية رسمية معلنة.. أن العراق لن يكون جزءًا من أي
محور عدائي وسيعمل كجسر للحوار.

. الإجراء الثاني.
تنظيم "مؤتمر بغداد للإقليم" يدعو إليه إيران والسعودية وتركيا ودول الخليج لطرح مبادرات أمنية
واقتصادية مشتركة يكون العراق محورها.

. الإجراء الثالث.
إشراك العراق في مجلس تعاون إقليمي مصغر يعنى بالمياه والطاقة والأمن بما يخدم المصالح المشتركة.

الربط بالأطروحة.
الحياد الإيجابي ليس ترفاً.. بل شرط لاستعادة السيادة الوطنية التي تأكلها المحاور المتصارعة. الدولة التي لا تقرر سياستها الخارجية لا تملك حاكميتها.

المحور الخامس- الإعلام والخطاب الوطني.
المسار الثقافي.

الإجراء الأول-
دعم إنشاء هيئة الإذاعة والتلفزيون الوطنية العراقية كمؤسسة مستقلة تذيع بجميع اللغات وتروج خطاباً وطنياً موحدًا.

الإجراء الثاني.
إطلاق "مبادرة توضيح الخطاب الديني" بالشراكة مع الحوزة العلمية لدعم خطباء ومفكرين يروجون خطاباً يجمع بين الهوية الإسلامية والقيم الوطنية المدنية.

الإجراء الثالث.
برامج إعلامية مشتركة بين المكونات لتعزيز ثقافة التسامح والمواطنة.

الربط بالأطروحة.
الشرعية لا تبنى فقط بالقوانين بل بالخطاب الثقافي الذي ينتج الإجماع الوطني.

المحور السادس- الحوكمة والرقابة.
المسار المؤسسي.

الإجراء الأول.
إنشاء "المجلس الوطني للنزاهة" كهيئة مستقلة تماماً عن الحكومة والبرلمان مخولة بالتحقيق في الفساد في أعلى المستويات.

الإجراء الثاني.
تفعيل "الحكومة الإلكترونية" الشاملة لجعل جميع المعاملات والخدمات والمناقصات الحكومية إلكترونية وشفافة.

الإجراء الثالث.
إنشاء "المجلس الوطني لتنفيذ المشروع" (يفصل في القسم التالي).

الربط بالأطروحة.
الحوكمة هي ترجمة الحاكمية إلى ممارسة.. بدون رقابة مستقلة تبقى الشرعية شكلاً بلا مضمون.

المحور السابع- الأمن والسيادة...
المسار الأمني.

. الإجراء الأول.
إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية بحيث تكون جميع الولاءات للدولة وحدها مع وضع إطار قانوني واضح لدمج الفصائل المسلحة في الأجهزة الرسمية أو تسريحها.

. الإجراء الثاني.
إنشاء "مجلس الأمن الوطني" بهيكل قيادي موحد يخضع لسلطة مدنية ويمنع ازدواجية الولاء في المؤسسات العسكرية.

. الإجراء الثالث.
إقرار قانون يجرّم أي نشاط مسلح خارج إطار الدولة مع آليات تنفيذية واضحة.

. الربط بالأطروحة.
احتكار العنف هو أول شروط الحاكمية.. الدولة التي لا تحتكر العنف لا تستطيع أن تدّعي السيادة والسيادة هي أساس التحصين.

. رابعاً- آلية الحوكمة والقيادة.

"المجلس الوطني لتنفيذ المشروع".

لضمان عدم ضياع المشروع في أروقة السياسة اليومية يُقترح إنشاء.

. التشكيل.
مجلس يضم نخبة من التكنوقراط المستقلين المعترف بكفاءتهم وممثلين عن المرجعية الدينية (كمستشارين أعلى) وممثلين عن القضاء العالي ورئيس الوزراء يعين بأغلبية برلمانية خاصة.

. الصلاحيات.
صلاحيات تنسيقية ومتابعة وتقييم لأداء الوزارات في تنفيذ بنود خارطة الطريق. يقدم تقارير دورية علنية للبرلمان والشعب.

. المدة.
مجلس مؤقت لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

. الاستقلالية.
يجب أن يكون هذا المجلس مستقلاً عن البرلمان حتى لا يتحول إلى أداة محاصصة جديدة.

. خامساً- توقعات التحديات وآليات المواجهة.

التحدي الأول- مقاومة النخب الحالية المستفيدة من الفوضى.

الآلية- بناء تحالف داعم للمشروع من المرجعية العشائر الراغبة في الاستقرار الطبقة الوسطى الشباب والمجتمع الدولي الذي سيدعم مشروعًا واضحًا للاستقرار.

التحدي الثاني- التدخل الإقليمي.

الآلية- التواصل المباشر والشفاف مع جميع الأطراف الإقليمية وإقناعهم أن العراق القوي المستقر الذي يخدم مصالح الجميع أفضل من العراق الضعيف الذي يهدد الجميع.

التحدي الثالث- ضعف القدرات.

الآلية- الاستعانة بالخبرات العراقية في الخارج (عقول مهاجرة) والتعاون التقني مع المنظمات الدولية المحايدة.

التحدي الرابع- التحدي المعرفي-الثقافي.

الآلية- مقاومة المجتمع للفيدرالية أو للتقشف أو لثقافة المساءلة.. يجب أن تتضمن خارطة الطريق برنامجًا تعليميًا وإعلاميًا طويل المدى لتغيير الثقافة السياسية.

سادسًا- مؤشرات قياس النجاح.

لضمان أن تتحول الخارطة من خطاب إلى ممارسة يجب اعتماد مؤشرات قياس.

- نسبة المشاركة في الانتخابات (استهداف ارتفاعها إلى 60% فأكثر).

- تراجع نسبة الاعتماد على النفط في الموازنة.

- تحسن مؤشر مدركات الفساد .

- ارتفاع ثقة المواطنين بالمؤسسات (استطلاعات دورية).

- انخفاض العنف السياسي والمسلح.

- عدد المشاريع الاقتصادية خارج القطاع النفطي.

خلاصة الفصل

خارطة الطريق هذه هي دعوة للعمل وليست ضمانًا للنجاح. لكنها تقدم إجابة عملية عن سؤال.. ماذا يمكننا أن نفعل غدًا؟

إنها تضع المسؤولية على عاتق النخبة الشيعية الحاكمة لتختار.

• إما أن تكون طبقة تاريخية تؤسس لدولة.

• أو تكون حلقة في سلسلة طويلة من الإخفاق.
التحصين هو السبيل الوحيد لتحقيق الخيار الأول.

الفصل التاسع

قياس الرأي قراءات ومراجعات نقدية قبل الطباعة

مدخل

نشرنا مسودة هذا الكتاب على عدد من الأساتذة والباحثين قبل طباعته ففضلوا بقراءات ومراجعات نقدية ننشرها هنا كما وردت مع تعقيبات المؤلف عليها إيماناً بأن الحوار قبل النشر جزء من المسؤولية العلمية وأن النقد الأمين سبيل إلى إغناء النص وتصحيح مساره.

• المحور الأول — الأطروحة المركزية

مداخلة الأستاذ محمد عبد الجبار الشبوط

«من التمكين السياسي إلى الحاكمية الحضارية: لماذا أخفقت النخبة الشيعية في بناء الدولة بعد عام 2003؟»

يطرح مفهوم «التمكين بلا حاكمية» سؤالاً بالغ الأهمية في فهم التجربة السياسية العراقية بعد عام 2003: كيف استطاعت القوى السياسية الشيعية أن تصل إلى أعلى مواقع السلطة، وأن تحظى بقاعدة جماهيرية واسعة، وأن تنصرف بموارد مالية غير مسبوقة في تاريخ العراق، وأن تعمل في بيئة دولية وإقليمية أتاحت لها مساحة واسعة للحركة، ثم تعجز، بعد أكثر من عقدين، عن تحويل ذلك كله إلى دولة مستقرة، ومؤسسات كفوءة، واقتصاد منتج، ومواطنة متماسكة، ومشروع وطني جامع؟ غير أن الإجابة عن هذا السؤال تقتضي أولاً التمييز بين التمكين بمعناه السياسي المباشر والتمكين بمعناه الحضاري؛ لأن الوصول إلى السلطة لا يعني امتلاك القدرة على الحكم، والسيطرة على موارد الدولة لا تعني القدرة على إدارتها، والحصول على أغلبية انتخابية لا يعني بالضرورة إنتاج شرعية وطنية مستدامة، كما أن تمثيل جماعة اجتماعية كبيرة لا يجعل ممثليها تلقائياً طبقة تاريخية قادرة على قيادة المجتمع كله.

من منظور الفلسفة الحضارية، لا تقاس الحاكمية بعدد المناصب التي تستحوذ عليها جماعة سياسية، ولا بمقدار المال الذي يمر عبر أيدي أحزابها، ولا بطول المدة التي تبقى فيها داخل السلطة، وإنما بقدرتها على تحويل القيم والأفكار والإرادة والموارد إلى مؤسسات ومنجزات وعلاقات اجتماعية تحقق الارتقاء الحضاري للإنسان والمجتمع. والسلطة ليست، بهذا المعنى، غاية قائمة بذاتها، بل أداة من أدوات إنتاج المجتمع لذاته؛ فإذا لم تضاف إلى المجتمع معرفة وتنظيماً وعدالة وثقة وكفاءة وقدرة على العمل

المشترك، تحولت من أداة للمراكمة الحضارية إلى آلية للتدهور واستنزاف الموارد وتفكيك الروابط العامة. وهنا تكمن المفارقة العراقية: فقد امتلكت النخبة السياسية الشيعية وسائل السلطة، لكنها لم تمتلك نظرية للدولة، وحصلت على التمكين الانتخابي والمالي والإداري، لكنها لم تطور الأهلية الحضارية اللازمة لاستعمالها.

لم يكن التمكين الذي تحقق بعد عام 2003 تمكيناً لمشروع تاريخي مكتمل، بل كان في جانب كبير منه تمكيناً لهوية خرجت من طور الإقصاء والاضطهاد إلى طور الحضور السياسي. والانتقال من الهوية المضطهدة إلى الهوية الحاكمة لا يحدث تلقائياً؛ لأن الوعي الذي يتكون في ظروف المعارضة والملاحقة والحظر لا يصلح بالضرورة لإدارة الدولة. فالجماعة المضطهدة تنشغل بحماية وجودها وإثبات حقوقها واستعادة مكانتها، بينما تحتاج الجماعة المشاركة في قيادة الدولة إلى وعي مختلف ينظر إلى المجتمع كله، ويوازن بين المصالح المتعارضة، ويحمي حقوق المختلفين، ويخطط للمستقبل، ويبني مؤسسات لا تتوقف على ولاء الأشخاص وانتماءاتهم. وقد دخلت معظم القوى الشيعية إلى الدولة وهي تحمل ذاكرة المعارضة وأدواتها وتنظيماتها المغلقة وعلاقاتها القائمة على الثقة الحزبية والشخصية، ولم تجرِ داخلها عملية التحول الفكري والتنظيمي التي تنقلها من أحزاب هوية ومعارضة إلى أحزاب دولة وبرامج.

لهذا كان التمكين منذ البداية تمكين جماعات وأحزاب وشخصيات، لا تمكين دولة. حصل الحزب على وزارة، وحصلت الكتلة على عدد من الدرجات الخاصة، وحصل الزعيم على مساحة من النفوذ، لكن الدولة نفسها لم تحصل على استقلالها المؤسسي ولا على جهاز إداري مهني موحد. وبدل أن تدخل الأحزاب إلى الدولة لكي تبنيها، جرى إدخال الدولة في الأحزاب وتقسيم أجهزتها بينها. وهكذا تحولت الوزارة من وحدة وظيفية في مشروع وطني متكامل إلى إقطاع إداري وسياسي، وتحولت الوظيفة العامة من أداة لخدمة المواطنين إلى مورد لإدامة الولاء، وتحولت الموازنة من خطة لبناء الاقتصاد والمجتمع إلى جدول واسع لتوزيع الأموال والمنافع. ولذلك كان الأدق وصف ما حدث بأنه «تمكين توزيعي» لا «تمكين إنتاجي»: توزيع المناصب والعقود والرواتب والنفوذ، من دون إنتاج موازٍ للمؤسسات والثقة والخدمات والقدرة الاقتصادية.

وقد أسهم الربيع النفطي في تثبيت هذا النمط؛ لأن الوفرة المالية منحت الطبقة الحاكمة فرصة تأجيل الأسئلة الكبرى. لم تكن مضطرة إلى بناء اقتصاد منتج كي تمويل الدولة، ولا إلى إنشاء نظام ضريبي يجعلها مسؤولة بصورة مباشرة أمام المواطنين، ولا إلى رفع كفاءة الإدارة حتى تحافظ على مواردها. كان النفط يغطي العجز السياسي والإداري، ويتيح شراء الولاءات وتوسيع التوظيف العام وتمويل شبكات المصالح، فيبدو النظام قادراً على الاستمرار رغم عجزه عن التقدم والثروة التي كان يمكن أن تكون قاعدة لمراكمة حضارية كبرى في التعليم والصناعة والزراعة والبنية التحتية تحولت، في جانب واسع منها، إلى وسيلة لإعادة إنتاج الطبقة السياسية ذاتها. وهنا يتبين أن الموارد الهائلة لا تمثل وحدها عنصر قوة؛ فقد تصبح، في غياب الرؤية والمؤسسات والرقابة، عاملاً لتوسيع الفساد وتعطيل الإصلاح وترسيخ الاقتصاد الطفيلي.

أما الشرعية الجماهيرية الواسعة التي تمتعت بها القوى الشيعية، فلم تتحول إلى عقد سياسي وطني، لأنها استندت في مراحل كثيرة إلى تمثيل المظلومية والدفاع عن الجماعة أكثر مما استندت إلى برنامج لبناء الدولة. لقد منحت قطاعات كبيرة من الجمهور ثقافتها لهذه القوى باعتبارها ممثلة لتاريخ من الحرمان والاستبعاد، لا باعتبارها صاحبة نظرية اقتصادية وإدارية وتعليمية واضحة. واستطاعت النخبة السياسية، لبعض الوقت، أن تستبدل شرعية الإنجاز بشرعية الهوية، وأن تقدم بقاءها في السلطة بوصفه ضماناً لبقاء الجماعة وحقوقها. غير أن شرعية الهوية تستهلك نفسها حين لا تسندها شرعية الإنجاز؛ لأن المواطن قد يصوت بدافع الانتماء في لحظة الخوف، لكنه يقيس الدولة في حياته اليومية بمستوى الأمن والعمل والتعليم والصحة والعدالة والكرامة. وقد كشفت احتجاجات تشرين أن قطاعات واسعة من

البيئة الشيعية لم تعد ترى في نقد الطبقة السياسية خروجًا على جماعتها، بل دفاعًا عن حقوقها التي اهدرتها النخبة المتحدثة باسمها.

ويكشف ذلك عن الفرق الجوهرى بين الجماعة الشيعية والنخبة السياسية الشيعية. فالشيعية العراقيون ليسوا حزبًا واحدًا ولا مشروعًا سياسيًا واحدًا، بل جماعة وطنية واسعة ومتنوعة، تضم اتجاهات اجتماعية وفكرية وثقافية متعددة. أما الإخفاق بعد عام 2003 فهو إخفاق النخب والأحزاب التي تولت إدارة السلطة، ولا يجوز تحميله إلى الشيعية بوصفهم جماعة دينية واجتماعية. بل إن أبناء المحافظات ذات الغالبية الشيعية كانوا في مقدمة المتضررين من البطالة وسوء الخدمات والفساد وانهيار المدن، وهم الذين قدموا نسبة كبيرة من ضحايا الاحتجاجات المطالبة بالدولة. ومن ثم فإن مأزق المشروع السياسي الشيعي لا يتمثل في اعتراض بقية العراقيين عليه فقط، بل في فقدان القدرة على إقناع قاعدته الاجتماعية نفسها بأنه ما زال يمثل مصالحها وتطلعاتها.

إن السبب الأعمق لهذا الإخفاق يتمثل في غياب الرؤية الكلية للدولة. فقد امتلكت القوى السياسية شعارات كثيرة، لكنها لم تتفق على تعريف الدولة التي تريد بناءها، ولا على طبيعة الاقتصاد، ولا على حدود العلاقة بين الحزب والمؤسسة، ولا على معنى المواطنة، ولا على كيفية إدارة التنوع، ولا على موقع العراق في محيطه والعالم. وحين تغيب الرؤية الكلية، تتحول السياسة إلى إدارة يومية للأزمات، ويتحول الحكم إلى تفاوض دائم حول الحصص، وتصبح الانتخابات وسيلة لإعادة ترتيب مواقع القوى داخل الطبقة الحاكمة بدل أن تكون آلية لمحاسبتها وتغيير السياسات. وقد أنتج ذلك دولة متعددة الرؤوس، تتوزع فيها القدرة على التعطيل بين أطراف كثيرة، بينما لا يمتلك طرف واحد القدرة أو الإرادة لتحمل مسؤولية الإنجاز.

ولا يبدو أن المشكلة الأساسية كانت في وجود مرجعية دينية لا تريد ممارسة الحكم المباشر؛ فامتناع المرجعية عن التحول إلى سلطة تنفيذية يمكن أن يكون عنصر حماية للدين والدولة معًا، ويحفظ للمجتمع مصدرًا أخلاقيًا مستقلًا عن تقلبات السياسة. المشكلة الحقيقية أن النخبة السياسية أرادت أن تستمد من القرب الرمزي من المرجعية قدرًا من الشرعية، من دون أن تلتزم فعليًا بالقيم التي دعت إليها، مثل النزاهة والكفاءة والعدالة وحماية المال العام وحصر السلاح بيد الدولة. كما أن التدخل الأخلاقي، مهما بلغت أهميته، لا يستطيع أن يعوض غياب المؤسسات والقوانين وآليات المساءلة. فالدولة لا تبنى بالمواعظ وحدها، وإنما بتحويل القيم إلى قواعد ملزمة، وإجراءات شفافة، وأجهزة رقابية مستقلة، وثقافة عامة تحاسب المسؤول على النتائج.

ومن منظور الفلسفة الحضارية، كانت الأزمة أزمة «مركب حضاري» ناقص. فالحركة الحضارية لا تنتجها الإرادة السياسية منفردة، وإنما تنشأ من تفاعل الإنسان والقيم والمعرفة والعمل والعلاقات والمؤسسات والموارد. وقد توافرت الموارد، وتوافرت الإرادة للوصول إلى السلطة والبقاء فيها، لكن المعرفة اللازمة لإدارة الدولة بقيت محدودة، والقيم المعلنة لم تتحول إلى قواعد للسلوك، والعمل المؤسسي خضع للعلاقات الحزبية، بينما جرى تصميم المؤسسات وفق مقتضيات التسوية السياسية لا وفق مقتضيات الكفاءة. ولذلك لم تكن عناصر التمكين تعمل داخل مركب وطني متكامل، بل كانت عناصر متناثرة أو متعارضة، يستخدم بعضها لإبطال أثر بعض.

إن الطبقة التاريخية لا تصبح كذلك لأنها تمثل أكثرية سكانية، ولا لأنها عانت طويلًا، ولا لأنها فازت في الانتخابات، وإنما لأنها تنجح في الارتقاء من تمثيل الجزء إلى قيادة الكل، وتقدم تصورًا للمصلحة العامة يستطيع المختلفون الانضمام إليه من دون التخلي عن هوياتهم. وكان المطلوب من النخبة السياسية الشيعية بعد عام 2003 أن تستثمر لحظة التمكين في تأسيس دولة المواطنة، بحيث يصبح وصولها إلى السلطة نهايةً لمرحلة الإقصاء لا بدايةً لدورة جديدة من تقاسم الدولة على أساس الهويات. لكنها، بدل أن تحوّل ثقلها الاجتماعي إلى ضمانات لبناء الدولة الجامعة، سمحت للمحاصصة بأن تحوّلها إلى شريك رئيسي في تفكيك الدولة وتوزيعها. وبذلك خسرت فرصة الانتقال من أغلبية انتخابية إلى قيادة تاريخية.

ولا يتحقق الخروج من هذا المأزق بمنح الأحزاب مزيداً من السلطة أو الموارد، لأن المشكلة لم تكن في نقص التمكين، بل في نوعيته ووجهته. المطلوب هو إعادة تعريف التمكين نفسه: تمكين القانون لا الزعيم، والمؤسسة لا الحزب، والمواطن لا الجماعة المغلقة، والاقتصاد المنتج لا شبكات الريع، والمعرفة والكفاءة لا الولاء، والدولة لا المكونات المتنافسة عليها. كما يقتضي ذلك الانتقال من شرعية المظلومية إلى شرعية الإنجاز، ومن حماية الحصاة إلى حماية الحق، ومن توزيع الثروة إلى إنتاجها وعدالة توزيعها، ومن استخدام الدولة لإدامة السلطة إلى استخدام السلطة لبناء الدولة.

ولذلك فإن السؤال الحقيقي لا يتعلق فقط بسبب فشل النخبة السياسية الشيعية في تحويل التمكين إلى حاكمية منتجة، بل بما إذا كانت هذه النخبة ما زالت قادرة على إجراء مراجعة تاريخية عميقة تنقلها من منطق الجماعة إلى منطق الدولة. فالحاكمية الحضارية ليست سيطرة طرف على غيره، وإنما قدرة الدولة على تحويل طاقات المجتمع كله إلى حياة طيبة تقوم على وفرة الإنتاج وعدالة التوزيع وكرامة الإنسان. وإذا استطاعت القوى السياسية الشيعية أن تفقد هذا التحول، فإنها تكون قد أدت وظيفة تاريخية تتجاوز حدودها المذهبية؛ أما إذا بقيت أسيرة المحاصصة والريع والذاكرة الدفاعية، فسيُسجل التاريخ أنها امتلكت فرصة نادرة لتأسيس دولة عراقية حديثة، لكنها استهلكت التمكين في إدارة السلطة بدل أن تستثمره في صناعة المستقبل.

تعقيب المؤلف

أشكر الأستاذ الشبوط على هذه القراءة التي تكاد تكون تأسيسية.. أتفق معه في أن التمييز بين التمكين السياسي والتمكين الحضاري هو مفتاح فهم المفارقة العراقية وأن شرعية الهوية لا تصنع دولة... وأضيف أن ما سماه "التمكين التوزيعي" هو ما أسميته "تمكين بلا حاكمية" أي امتلاك أدوات السلطة دون القدرة على تحويلها إلى مؤسسات ومنجزات.. وأتفق معه كذلك في أن الإخفاق إخفاق نخبة لا إخفاق جماعة وأن احتجاجات تشرين كشفت أن القاعدة الشعبية الشيعية نفسها انقلبت على نخبها... وقد أخذت بهذا التمييز في الفصل الرابع وعززت به أطروحة الكتاب المركزية.

المحور الثاني — المقارنة والاعتراض

مداخلة الأستاذ سالم مشكور
"التمكين والحاكمية الشيعية بين إيران والعراق"

باختصار وقبل المقدمات، على عكس ما درجت عليه فنون الكتابة أقول أن الشيعة في إيران يتمتعون بالتمكين والحاكمية "الشيعي" بشكل كامل. أما في العراق فالشيعة لم يحصلوا على التمكين الكامل ولا الحاكمية أبداً وإن ما يتردد في الخطاب السياسي والإعلامي حول "الحاكمية الشيعية" هو فخ يستهدف تحميل الشيعة أخطاء الطبقة السياسية، وتبرئة الآخرين من أخطاء السلطة التي يشاركون فيها بالتمكين مع المكون الشيعي عند المقارنة بين وضعي الشيعة في إيران والعراق (بعد ٢٠٠٣) لا بد من تحديد دقيق لمعنى مفردتي الحاكمية والتمكين. الحاكمية الشيعية المتداولة في الخطاب السياسي تعني هيمنة الشيعة

على الدولة وصياغة مؤسساتها وسياساتها حسب رؤيتهم وفكرهم، وهذا ما تحقق في إيران بشكل كامل لكنه لم يتحقق في العراق عكس الخطاب المتداول.

الحاكمية تعني السيادة العليا والمرجعية الحصرية لفكر أو أيديولوجية معينة دون غيرها والحاكمية الشيعية هنا تعني مرجعية الفكر الشيعي في إدارة شؤون الدولة وهي لا تتحقق إلا بالتمكين أي السيطرة على كل مراكز القرار في الدولة وتوجيهها بقرار مركزي. هذا الأمر تحقق في إيران بعد ١٩٧٩ من خلال ثورة إسلامية نص دستور إيران لاحقاً على اعتماد ولاية الفقيه كنظام للحكم (المادة ٥) وعلى أن مذهب النظام هو الشيعي المادة ١٢

أما في العراق فلم يتحقق هذا الأمر للشيعية لأسباب عدة أولها أن الشيعية أغلبية تتعدى نصف السكان بقليل وإلى جانبهم يوجد السنة (عرباً وأكراداً) وبالتالي لم يرق نظام بمرجعية دينية - مذهبية واحدة فضلاً عن أن النظام السياسي ليس دينياً كما هو النظام الإيراني. شيعية العراق ليسوا كلهم من المنتمين إلى التيار الإسلامي بأحزابه وتياراته، بل فيهم العلماني واللا ديني. المستقل والحزبي. ولا ننسى عقدة الخوف من تهمة الطائفية العالقة في النفوس من جراء سياسات النظام السابق الذي أرسى مفهوم للطائفية هو مجرد الانتماء إلى المذهب الشيعي.

لم يمسك ساسة الشيعية بكل مفاصل الدولة بل تقاسمونها مع الآخرين. الشيعية أنفسهم غير موحدون بل هم أحزاب وتنظيمات عائلية تنافس فيما بينها على النفوذ. عاشوا منذ ٢٠٠٣ حالة تحدٍ وجودي لمواجهة الإرهاب ومحاولات الإطاحة بالنظام الجديد لكن دخول عنصر المال بقوة دفع كثير من ساستهم إلى الدخول في شراكات مال ومصالح مع أقرانهم من باقي المكونات فغابت عنهم إرادات البناء والإنجاز للبلد خصوصاً في مدن. الوسط والجنوب حيث البيئة الاجتماعية والمذهبية التي ينتمون إليها. غياب قيادة واحدة كان وراء تشتتهم وخلافاتهم وانصرافهم عن المساهمة الفاعلة في تثبيت أركان حكم يمكنهم من التفاخر مستقبلاً بأنهم مشاركون أساسيون في تأسيس هذه الدولة.

شيعية العراق بعد ٢٠٠٣، وأعني دائماً السياسيين الذين شاركوا في الحكم، لم يملكو رؤية لبناء نظام متين. لم يقدموا رؤية للاقتصاد ولا للامن ولا التعليم. باختصار: لم يقدموا رؤية لبناء دولة. يمكن تبرير ذلك أنهم حديثو عهد بالحكم لكن هذا التبرير لا يصمد بعد مرور ما يقرب من عقدين ونصف من الزمن على وصولهم إلى الحكم. لا يعني ذلك أن الأطراف الأخرى غير الشيعية أفضل حالاً. لا نستبعد هنا دور غياب الثقافة الاستشارية وهذا نابع من خصلة ذميمة في الشخصية العراقية هي استنكاف أخذ المشورة من الغير باعتباره جرحاً للكبرياء و انتقاصاً من الشخصية لذلك نرى جيوشاً ممن يحملون صفة المستشار لكنهم في الواقع لا يقدمون استشارة إنما يقومون بأعمال تنفيذية بحتة لكن الآفة الكبرى التي شلت قدرة الشيعية في الحكم هي الفساد الذي شمل الجميع وبات يكبل السياسيين عن تقديم شيء خصوصاً صفقات الفساد التي يشترك فيها سياسيون من مكونات مختلفة

عود على بدء: لا حاكمية شيعية في العراق وما يتم تداوله في الإعلام لا يتعدى كونه فخاً لتحميل السياسيين الشيعية مسؤولية الفشل في نظام يتشارك فيه الجميع بحيث تتمكن أقلية من إعاقة مشروع

تريده الأكثرية الشيعية ألا بتقديم تنازلات والموافقة على مشاريع مقبلة كما حدث مرارا في عمليات التصويت على سلة قوانين واحدة

تعقيب المؤلف

أشكر الأستاذ مشكور على هذا الاعتراض الدقيق... وأبدأ بأهم نقطة الكتاب لا يدعي أن العراق شهد "حاكمة شيعية" كاملة كما في إيران... بل إن عنوان الكتاب نفسه "تمكين بلا حاكمية" ينفي ذلك... ما يقوله الكتاب هو أن النخبة السياسية الشيعية أمسكت بمواقع تمكين واسعة لكنها لم تحولها إلى حاكمية مؤسسية... وهذا هو جوهر الإشكال وأتفق مع الأستاذ مشكور في أن الخطاب الذي يحمل الشيعية كجماعة أخطاء النخبة هو خطاب مضلل.. وأن الكتاب يسعى إلى تفكيك هذا الخلط بين الجماعة والنخبة... أما ملاحظته حول غياب الرؤية وغياب القيادة الواحدة.. فهي ملاحظة دقيقة وقد أشرت إليها في الفصل الرابع تحت عنوان "الازدواجية المعطلة".

المحور الثالث- الإضافات التحليلية

مداخلة الأستاذ عدنان آل ردام

"المختلف في النماذج المتشابهة

إيران .. العراق

إشكالية التمكين"

"المشروع الذي تعكف على صياغته استاذنا الطائي يتصدى لثغرة تحليلية وثقافية كبيرة ،، طالما عانت وتعاني منها المكتبة العراقية والاسلامية معا ،، فكلا المكتبتين بحاجة إلى قراءة نقدية شجاعة ومنصفة تتجاوز السجال الطائفي أو الانحياز الأيديولوجي لتبحث بأسلوب علمي في بنيوية السلوك السياسي ومآلات ممارسة السلطة لدى النماذج الحاكمة حديثا .
وحسب اعتقادي فإن مشروعك يمتلك مقومات النجاح الفكري والتوثيقي والتأثير الدرامي لسببين جوهريين :

الأول :

شجاعة الطرح من خلال اطلاعي على بنية واتجاهات المشروع ولما يمتلكه من مقومات ملازمة مفارقة ثنائية (التمكين العراقي المهدور مقابل الحاكمية الإيرانية المتناسكة) فتح ملفات كهذه يقينا يتطلب جرأة فكرية يقظة وقدرة كبيرة على ممارسة التفكيك البنيوي لملفات حساسة لا زالت لم تدخل حيز التدشين النقدي التوثيقي.

* الأثر المرجعي :

كتابكم قيد التأليف عن تجربتين متجاورتين بالعناوين و بالعديد من التفاصيل ،، متصادمتين بالسلوك والتطبيق أرى أنه ليس فقط يمثل عنوانا نقديا ،، إنما ينطوي على قيمة معرفية توثيقية عليا تستمد

حضورها المعرفي من خلال مبدأ صناعة العصف الذهني الذي ستضطرون للعمل به مع ما اعرفه عن اسلوبكم وتميزكم بتفكيك الفصول والنصوص المتداخلة بما يحقق للباحث سهولة اقتفاء أثر التحولات السياسية والاجتماعية والفكرية وفتح اتجاهات ومجالات العمل عليها وتطويرها وهذا ما كان قد شكل لدي شخصيا حالة من الانجذاب الفكري لمتابعة نتاجاتكم والمساهمة بنشرها مذ كنا نلتقي تحت عناوين ثقافية وفكرية وسياسية في حقبة المعارضة .

" الشيعة السياسية"
ومازق بناء الدولة .

عزيزي الطائي :
كما اشرنا اعلاه فإن مشروعكم يلامس واحدة من أعقد إشكاليات الفكر السياسي المعاصر في الشرق الأوسط ، وتفكيك هذه المفارقة " التمكين بلا حاكمية في العراق ، مقابل الحاكمية بلا تمكين مكتمل في إيران " يمثل مدخلا تحليلياً تعضيد الركيزة الأساسية للمشروع .

وإجابةً على سؤالك حول أسباب فشل " الشيعة السياسية العراقية " في التحول من "مظلومية الهوية " إلى مشروع الدولة "

يمكن تقصي المشهد عبر أربعة محاور تحليلية رئيسية قد تشكل هي الأخرى إضافة تحليلية تتكامل مع فصول وعناوين مشروعكم المهم ووفقا لما في أدناه:

أولاً :
إشكالية " المركزية الإيديولوجية " مقابل
" التعددية الهشة "

* النموذج الإيراني
(حاكمية الحسم الإيديولوجي)

استطاعت التجربة الإيرانية حسم مسألة " منطق الدولة " مبكراً عبر هندسة نظرية ولاية الفقيه ، التي دمجت الديني بالسياسي تحت سلطة مرجعية عليا واحدة حسمت الصراع حول شرعية الحكم ،، هذا " التوحيد الهيكلي " للقرار خلق مركزية شيعية إيرانية صارمة مكنت النظام من تجذير قوة وبناء مؤسساته في الداخل على نحو مدته بخيارات واسعة وانساق هيكلية أقوى لضمان الاستمرار والمناورة في الخارج رغم كل الأزمات الشديدة والحروب التي واجهته ،، ورغم كل أشكال الحصار المركب الذي ما زال مفروضا عليه .

* التجربة العراقية
(شتات السلطة)

دخلت " الشيعة السياسية العراقية " المشهد عام 2003 دون " عقيدة سياسية موحدة " أو رأس مركزي يقود المشروع السياسي . المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف اختارت -عن وعي

واستراتيجية - التأطير الأبوي والدستوري وتركت التفاصيل للشخصيات والأحزاب ، مما أوجد حالة من تعددية المرجعيات السياسية ،، هذا التشتت حال دون الاتفاق على فلسفة ممارسة السلطة ، فصار "التمكين" مشتتاً بين قوى وبيوتات وسياسات ومكونات متنافسة .

ثانياً :

الفارق بين "فكرة الدولة" و"منطق الغنيمة"
ومن المظلومية إلى إدارة السلطة :

عاشت " الشيعة السياسية العراقية " عقوداً طويلة تحت وطأة القمع والتهميش ، ومارست دور " المعارضة السياسية والعقائدية لا سيما خارج فضاء الوطن ،، وعندما انتقلت بظروف متداخلة معقدة إلى السلطة ، استمرت عقليتها حبيسة سيكولوجية الخوف والمظلومية بدلاً من انطلاقها الى فضاءات " عقلية رجل الدولة وكيفية ان تكون عليه ثقافة الحاكم "

* تغليب الهوية السياسية :

وبسبب غياب رؤية شاملة لبناء الدولة ، تم اختزال التمكين في المكون نفسه ومع المكونات الاخرى تحت عنوان الشراكة الحزبية وتوزيع المناصب (المحاصصة) ، وتحول مفهوم التمكين من مؤسسات يفترض أن تُدار مكوناتها لصالح المشروع الوطني بإطاره العام إلى أنماط مكاسبية فئوية موزعة بصيغة شبكات زبانية " أي بدلاً من تمكين المكون فقد اتجه التمكين باتجاه نفخ الانتماء السياسي "

ثالثاً :

تعقيد البنائية الجيوسياسية (العراق كميدان مقابل إيران كلاعب)

* إيران

[صانع قواعد الظاهرة] .

تستند إيران إلى إرث إمبراطوري ودولة مركزية قديمة الجذور جغرافياً وقومياً ، فالتناغم بين الهوية القومية الفارسية والبُعد المذهبي منح النظام قدرة على استدعاء الحس القومي في أوقات الحصار والأزمات ، مما خلق تماسكاً مؤسسياً شارعياً في مواجهة الضغوط المحلية والخارجية التي تعرض لها النموذج الإيراني بما يعزز تمكين النموذج .

* العراق

[الساحة المفتوحة] :

العراق بلد متنوع مذهبياً وقومياً (شيعة ، سنة ، كرد) ومكونات اخرى ، وهذا ما يجعل قيادة الدولة فيه تتطلب مشروعاً وطنياً جامعاً يتجاوز الطائفة .

" الشيعة السياسية العراقية " وجدت نفسها بين فكي كماشة الداخل تمخض عنها عدم القدرة على صياغة

"عقد اجتماعي" يطمئن بقية الشركاء وهذا فيه قراءات أخرى تطال تفاصيلها حالة الشغب المكونانية التي واجهها النموذج الشيعي العراقي إلا أننا لسنا في وارد الخوض بتفاصيلها خلال هذه الومضة .

* تحدي الخارج :

وقوع العراق جيوسياسيا في قلب صراع الإرادات العقائدية القومية البعثية القاعدية الوهابية الاخوانية الهاشمية الليبرالية إلى تصادم المحاور السياسية الاقليمية الدولية مما جعل القرار السياسي الشيعي العراقي محاصراً بالتدخلات والضغوط التي منعت اكتمال استقلاليته وعمدت إلى تشويه مشروعه الوطني

رابعاً :

[البناء الثقافي والاجتماعي]

" المجتمع المدني العراقي بعد ٢٠٠٣ أصبح بشكل قاطع ضد الشمولية والسلطوية " ومعروف تاريخيا أن المكونات العراقية تمثل بيئة حية ناقدة بطبعها ، وتاريخها السياسي متحرك لا يستكين للنمذجة الصارمة بسهولة . لذلك فإن محاولات استنساب النموذج الإيراني شمولياً قوبلت بالعديد من التحفظات الشعبية ، خصوصاً من الأجيال العراقية لا سيما الشيعية التي تلت ٢٠٠٣ وما قبلها وكما ظهر في تحركات تشرين التي رفعت شعار المطالبة بـ "دولة المواطنة والخدمات " بدلاً من "سلطة الهوية " بالرغم من تحفظاتنا ليس على روح تشرين إنما على آلياتها وبعض أدواتها .

عجز أدوات التمكين العلمية والثقافية :

رغم امتلاك المكون الشيعي العراقي لكفاءات علمية ناهضة ، وثروات فكرية اقتصادية وتنفيذية هائلة ، وطاقات متخصصة في شتى مجالات بناء المشروع النهضوي ، إلا أن هذه الإمكانيات في ظل التدافع السياسي الحزبي المحاصصاتي والأسري ظلت معطلة وبدل توظيفها بما يعزز حالة التمكين الشيعي ، انحدرت قيمتها وقيمها الهائلة إلى مستوى المحسوبية والمنسوبية ، لذلك تآكلت قدرة التمكين على الإبداع المؤسسي أو بناء نموذج مستدام موازٍ للإمكانيات والظروف المتاحة .

أتمنى أن تشكل هذه الإضاءات إن كانت كذلك رافداً مفيداً يصب في إثراء مشروعك معتذراً عن أي سهو أو سوء فهم " .

تعقيب المؤلف

أشكر الأستاذ آل ردام على محاوره الأربعة... وقد أخذت بالمحور الأول في الفصل الثالث حيث عقدت مقارنة بين "المركزية الإيديولوجية" في النموذج الإيراني والتعددية الهشة" في النموذج العراقي... وأخذت بالمحور الثاني في الفصل الرابع حيث ميزت بين "فكرة الدولة" و"منطق الغنيمة" أما المحور الثالث والرابع فقد أشرت إليهما في الباب الثالث عند الحديث عن البعد الإقليمي والبناء الثقافي. وأتفق معك في أن "العراق كميدان" يختلف عن "إيران كلاعب" وأن هذا الفارق الجيوسياسي يفسر جزءاً من

التفاوت في النتائج... وقد أضفت محوراً رابعاً.. بُعداً ثقافياً واجتماعياً سأعمل على تعميقه في الطبعة الثانية.

المحور الرابع — شهادات وقراءات

مداخلة الأستاذ حسن جمال الدين

مجهود كبير يبني عليه، وإحاطة مهمة لكثير من الزوايا غير المرئية في العقل الشيعي العراقي، المبني على تلقي الهبات والمكرمات لا على صناعة الفرص وقيادة الذات، الفارق بين العقل الإيراني المبني على التأسيس والمأسسة وصناعة الرجال، والعقل العراقي المبني على تقديس الأوحى وصناعة العبيد، فوارق لا تمكن من إيجاد أبواب للمقارنة ولا حتى من قبيل الجيرة أو المذهب الواحد أو التأريخ المتداخل، كان الله في عونك وتوفيقك على الغوص في بحر هذه اللجة الصعبة.

تعقيب المؤلف

أشكر الأستاذ جمال الدين على شهادته... وأود أن أوضح أن المنهج الذي اعتمدته الكتاب يقارن بين مؤسسات وسلوك نخب لا بين "عقول" أو "طبائع" جماعية... فالفارق بين التجربتين ليس فارقاً في "العقل" الإيراني و"العقل" العراقي بل فارق في البنى الدستورية والمؤسسية والتاريخية. وهذا التمييز مهم حتى لا نقع في التعميم الثقافي الذي يفسر الإخفاق بطبائع ثابتة بدلاً من تفسيره ببنى قابلة للتغيير... أما ملاحظته حول "العقل الشيعي العراقي المبني على تلقي الهبات" فهي ملاحظة جديرة بالتأمل لكنها تحتاج إلى تفصيل سوسيولوجي وتاريخي لا يتسع له هذا الكتاب وقد تكون مدخلاً لدراسة مستقلة.

الخلاصة— حول ما لم تشمله الدراسة

تعقيب على ملاحظات الدكتور فخر الدين مشكور

أشكر الدكتور فخر الدين على صدقه وقراءته الأمانة.. وقد أثبتنا ملاحظته الكريمة في النقطة الخامسة من مدخل الكتاب.. وبيئاً هناك أن غياب البعد الديني والجهادي والمقاومي عن هذه الدراسة اختيار منهجي لا إنكار ولا تغيب.. وأنه يستحق دراسة مستقلة.

وأضيف هنا نقطة واحدة.. أن الأحداث اللاحقة مهما تغيرت لا تلغي السؤال البنيوي الذي يطرحه الكتاب.. فالكتاب لا يتحدث عن شخص ولا عن لحظة بل عن بنية "التمكين بلا حاكمية" وإذا تغيرت القيادات أو توالى الأحداث يبقى السؤال... كيف ننتقل من تمكين الأفراد والأحزاب إلى تمكين الدولة؟

وأدعو الدكتور فخر الدين إلى كتابة ملاحظاته المفصلة لا ليرد عليها الكتاب فقط بل لأنها ستثري الطبعة الثانية إن شاء الله ولأن الحوار بين الإطار الوطني والإطار الديني جزء من مشروع النهوض لا نقيضه.

خاتمة الفصل— ما استفدته من قياس الرأي قبل الطباعة

خرجت من هذه المراجعات بأربع خلاصات.

الأولى- أن التمييز بين التمكين السياسي والتمكين الحضاري هو المدخل الأصح لفهم المفارقة العراقية وقد عززت مداخلة الأستاذ الشبوط هذا التمييز.

الثانية- أن اعتراض الأستاذ سالم على مصطلح "الحاكمية الشيعية" في العراق اعتراض وجيه.. وينبغي أن أكون أكثر دقة في التمييز بين "تمكين النخبة" و"حاكمية الجماعة" وقد أخذت بهذا في الفصل الرابع.

الثالثة- أن المقارنة مع النموذج الإيراني ينبغي أن تبقى في حدودها المنهجية.. من دون أن تتحول إلى مقارنة مؤسسية تفصيلية وهذا ما أكدته مداخلة الأستاذ آل ردام.

الرابعة- أن ما لم تشمله الدراسة — من بعد ديني وجهادي ومقاومي — هو اختيار منهجي وليس إنكاراً وقد سجلت ملاحظة الدكتور فخر الدين في المدخل وفي خاتمة هذا الفصل وأرجو أن تكون مدخلاً لدراسة مستقلة.

وأختم بأن النقد قبل الطباعة ليس ترفاً.. بل هو جزء من صناعة الكتاب... فما من نص يولد مكتملاً وما من مؤلف يكتب بمعزل عن قارنه.. وهذه المراجعات وإن اختلفت مع بعضها فقد أثبتت أن الكتابة عن الدولة والمشروع والتمكين مسألة تخص الجميع لا المؤلف وحده.

ملحق الفصل التاسع

قراءة متأخرة من موقع
المسؤولية

د. عادل عبد المهدي رئيس الوزراء الأسبق

تمهيد

بعد أن استُكملت مراجعات الفصل التاسع ووجّه الكتاب إلى الطباعة وصلتنا هذه القراءة من الدكتور عادل عبد المهدي.

ولأنها جاءت متأخرة عن موعد المراجعات ولأنها لا تنتمي إلى المحاور الأكاديمية الأربعة ولأن صاحبها ليس مراجعاً من خارج التجربة بل شاهداً من داخل موقع المسؤولية التنفيذية — ارتأينا أن نفرّد لها ملحقاً مستقلاً بعد آخر المداخلات الأكاديمية لا أن ندرجها ضمنها.

وهي قراءة لا تحتاج إلى تقديم لأنها تقدّم نفسها... شهادة من موقع المسؤولية وإضافة إلى إشكالية الكتاب لا مراجعة له.

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

هذه قراءة نقدية مختصرة جداً للكتاب المقترح بعنوان. "النموذج الإيراني والمأزق العراقي - دراسة مقارنة في أزمة الدولة والمشروع السياسي الشيعي" للكاتب الحاج الطائي حفظه الله. عملٌ ذكيٌّ جريءٌ وعميقٌ.. يطرح إشكالات معقدة بين ولاية الفقيه كحاكمية واقعية مباشرة. تجمع بين السلطتين الدينية والسياسية.. والتي تطبق في الجمهورية الإيرانية منذ انتصار الثورة الإسلامية في عام 1979.. وحاكمية معنوية وأخلاقية غير مباشرة تمارس تأثيراتها من غير مواقع الحكم والسلطة.. تمثلها المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف. وهو بحث أصيل من أبحاث العلوم السياسية والتشكيلات المجتمعية.. وهو بحث في الفقه الشيعي الإسلامي وفي موضوعات القيادة والإمامة. وفي تاريخ الحوزات العلمية وتدافع الأفكار بين العلماء والمجتهدين المسلمين الشيعة. ناهيك عن المواضيع الأخرى والمتفرعة.. الكتاب غني بالأفكار المحورية الضرورية في تقييم تجربة أي نموذج للحكم. يشرح الكاتب المحترم كيف استطاع شيعة إيران عبر نموذج ولاية الفقيه التوحيد بين السياسي والديني.. فامتلكوا أدوات التمكين وأقاموا دولة قوية فاعلة... بينما يرى بأن شيعة العراق امتلكوا أدوات التمكين بسقوط النظام السابق في 2003... فباتت لهم مواقع حاكمية في الدولة وموارد مالية عظيمة وشرعية شعبية واسعة عبر فوزهم بالانتخابات. وحصولهم على أغلبية برلمانية. وعلاقات إقليمية ودولية واسعة. لكنهم لم يستثمروا هذه الامكانيات لإنتاج حكومة قوية فاعلة قادرة على بناء دولة ومؤسسات ومشروع وطني جامع.

فيطلق مقولته التي ستبقى محور الكتاب وهي "تمكين بلا حاكمية في العراق" "وحاكمية بلا توازن في إيران".. وكأنه يقول بأن شيعة إيران وضعوا ابتداءً مصدر قوتهم في موقع الحكم المستدام.. الماسك في نهاية التحليل بمصادر القوة في البلاد المتمثلة بالولي الفقيه الذي يستمد قوته من شرعية دينية ومذهبية واسعة... تأخذ شرعيتها ومقبوليتها من انتخابات مجلس الخبراء الذي يتكون من فقهاء يتم انتخابهم مباشرة من الشعب. فهذه -إن صح التعبير- ديمقراطية من أعلى... وانتخاب السلطتين التشريعية والتنفيذية مباشر من الشعب وهذه ديمقراطية من القاعدة... مما يؤسس لنظام يجمع بين التجديد من جهة والاستمرارية من جهة أخرى... أو بين الاستقرار والثبات والنهج المستدام الطويل الأمد من جهة وتوازنات القوى وتغيراتها واشتراك أوسع الشرائح في إدارة البلاد من جهة أخرى.. فهو يسمح بحكم الخاصة.. عبر الولاية التي لا أمد محدد لاستمراريتها... ويسمح بحكم الشعب والمنافسة والتدافع عبر مجلس الشورى والانتخابات الفرعية خلال عدد قليل نسبياً من السنوات. بالمقابل اختار النموذج العراقي خيار الديمقراطية من القاعدة فقط.. مستلهماً بذلك نموذج الديمقراطية الغربية الحديثة.

مع فارق كبير بينهما... ونقصد "الديمقراطية العراقية" وديمقراطيات الدول الغربية. ففي الثانية أسست -خلال تاريخ طويل- مراكز القوة المعنوية والدينية والمجتمعية والاقتصادية والأمنية مواقعها عميقاً فيما يسمى بالدولة العميقة... فبقي عملياً التوازن والفاعلية بين التغيرات التي تنظمها الانتخابات... وبين الاستمرارية التي تمثلها -في الظل وبدون قواعد واضحة تماماً للآخرين- قوى تمسك بمصادر القوة الحقيقية.. والضامنة لاستمرارية النظام... أما في الأولى أي في النموذج العراقي فلم تنظم آليات دستورية أو عرفية لتنظيم أمرين هامين... الأول الحكم ككل مع مراكز القوى الدينية والمرجعية وبقية مراكز القوى الدائمة في البلاد... وثانياً بين أطراف الحكم ومختلف الممثلين للمكونات والتيارات السياسية. بما يضمن تبني سياسات واضحة مستدامة ومنتجة... فبقيت الحاكمية في السلطتين التشريعية والتنفيذية تعطل بعضها بعضاً حتى بين قوى المكون الواحد. وبقيت التعارضات الحادة هي المشهد الأبرز المنظم لعلاقات الحاكمية ببقية مراكز القوة والقرار في البلاد... وفي مقدمتها المرجعية الدينية العليا. فبقي الارتباك.. والتردد حاكماً. وبقيت المناهج والأفكار المبتورة والناقصة أو الخاطئة هي الحاكمة... مما

أفرز دولة "هجينة- أو شبه دولة" حيث يعيش الشعب على الربع النفطي للدولة من جهة.. ومن جهة أخرى على الفعاليات من المراكز الدينية والمجتمعية الفكرية والاقتصادية والخاصة والحررة والريفية "العشائرية" خارجها... فأغلقت المرجعية الدينية العليا أبوابها بوجه السياسيين... وازداد التنافس على المناصب والحصص وازدياد الهوة بين القيادات السياسية وشرائح الشعب.

وعبر أدوات مشخنة وتضارب مصالح... فصار الفساد والغش ديدنها. كما بقيت إرهابات الفعاليات ومراكز القوى المجتمعية معقدة ومتضاربة وغير واضحة المعالم في شروط عملها تماماً..

فالكاتب لا يطرح في الحقيقة إشكالية الحاكمية لدى الشيعة فقط.. بل يطرح أيضاً إشكالية السياسة والحكم والديمقراطية في بلداننا عموماً... بكلمات أخرى هل تصلح الديمقراطية باستعاراتها الغربية ومبانيها ومفاهيمها للتأسيس لحاكمية مستدامة ومستقرة وناجحة. تستطيع أن ترضي عموم الشعب وبقيّة المكونات... خصوصاً ونحن أمام بلدان بلدان لها تاريخ عريق... وفيها تشكيلات مجتمعية ومراكز قوى لن تنجح أية حاكمية في مهامها ما لم تنجح بتعشيق آليات دورانها وعملها مع أدوات عمل ودوران تلك القوى والمراكز العميقة والمؤثرة.. وفي مقدمتها المرجعية الدينية العليا.

فالنموذجان الإيراني والعراقي تجمع بينهما الأغلبية الشيعية في البلدين.. لكنهما يعيشان ظرفين مختلفين على أكثر من صعيد.

فوضوح هوية واستراتيجية النموذج الإيراني ستضع أمامه تحديات وصعوبات على المدى المباشر والقصير وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي. لكنه سيؤسس لتجربة فريدة وقوية ومستدامة داخلياً وخارجياً وعلى المستوى البعيد والمستدام.

بينما عدم تمركز القوة والقيادة ووضوح وثبات السياسات والتجاذبات بين المكونات والتذبذب في موقف البلاد من القوى الخارجية قد توفر بعض الأمان والتهدة الآنية والمؤقتة. لكنها ستبقي التجربة تدور في حلقة مفرغة على الأقل في مواقع الحاكمية دون الكلام عن الفاعلية المجتمعية... وكل تجربة لأية حاكمية لا تتقدم فإنها بالضرورة إما تتراجع أو تتفكك وتظهر عليها علامات التعب والتفكك... كما أن عدم تحديد الهوية واللعب غير الواضح على التوازنات سيفقد التجربة توازنها الخاص في النهاية.. مع ملاحظة أنه يجب عدم تقييم وضع البلاد على مستوى الحاكمية فقط بل يجب مقاربتها مع الحقيقة المجتمعية... فإذا كانت الحاكمية تمثل البنية الفوقية والمجتمعية تمثل البنية القاعدية أو المرجعية فإنهما قد لا يسيران بالضرورة في الخط الطولي الواحد.. بل قد يسير أحدهما صعوداً والآخر هبوطاً... ليس هذا فحسب بل هناك خلاف جوهري بين ولادة التجربتين... فالنموذج الإيراني جاء طارداً للنموذج الأمريكي. فهويته الخارجية واضحة منذ البداية كهويته الداخلية والقيمية... في وضوح إسلامية وشيعية النظام وفي العداء للصهيونية والشيطان الأكبر (أمريكا). فكانت حرب الثمان سنوات المدعومة والممولة من دول الخليج والغرب عموماً. وكانت سلسلة العقوبات التي وضعت إطارات للتجربة الإيرانية أمنياً واقتصادياً وفي السياسات الداخلية والخارجية. فكيفت النموذج الإيراني نحو مآلات لم يتم التفكير بها سابقاً على هذا الوجه.

بينما تلازم النموذج العراقي مع دخول القوات الأمريكية واحتلالها للعراق.. وحكمها له مباشرة خلال مدة غير قصيرة. ولاشك أن "قانون إدارة الدولة" الذي كان دستور المرحلة الأولى حتى تبني الدستور.. قد ساهمت هيكلته والكثير من بناءاته في التأثير على صياغة الدستور نفسه... ناهيك عن ازدياد حضور الوكالات الأمريكية والغربية في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية... وتبني الكثير من القادة والمؤسسات والنخب المؤثرة في الحكم ضمناً أو علناً للكثير من المباني الغربية... مما وضع -بالعكس- إطارات مفاهيمية وتنفيذية وبنائية تدفع النموذج نحو الكثير من الارتباك والتناقض وعدم الوضوح.

وفي الكتاب تفاصيل غاية في الأهمية عن تاريخ المرجعية وعن شخصية آية الله السيد مجتبي الخامني دامت أفاضاته وعناوين مهمة تفتح نقاشات عميقة من شأنها تعميق الوعي وطرح قضايا تساعد في بناء تجربة ونماذج أكثر رسوخاً وفاعلية.

أتمنى للكاتب النجاح والسداد وأتمنى ان يفتح هذا العمل نقاشاً صادقاً صريحاً بين النخب العراقية للتمييز بين الغث والسمين وفق معايير صحيحة وسليمة وليس وفق معايير هلامية وافتراسية مستعارة بعيدة عن الواقع ولا قيمة لها. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

عادل عبد المهدي
18 أيلول 2026

تعقيب المؤلف

أشكر الدكتور عادل عبد المهدي على هذه القراءة التي جاءت متأخرة في وقتها لكنها في العمق سبقت كثيراً من النقاشات.. وأبدأ من أهم ما أضافه التمييز بين "الديمقراطية من أعلى" و"الديمقراطية من القاعدة" فهذا التمييز يفسر لماذا أنتج النموذج الإيراني حاكمية مستقرة نسبياً بينما أنتج النموذج العراقي حاكمية معطلة... إيران جمعت بين شرعيتين... شرعية الولي الفقيه المنتخب من مجلس الخبراء وشرعية الرئيس والبرلمان المنتخبين من الشعب. فصار عندها طرفان للشرعية. أحدهما يحفظ الاستمرارية والآخر يحفظ التداول.

أما العراق فاعتمد على شرعية واحدة — الانتخابات — فصار كل شيء قابلاً للتغيير ولم يبقَ ما يضمن الاستمرارية... وحين تغيب الاستمرارية تصبح السياسة إدارة أزمات لا بناء دولة... وثاني ما أضافه الدكتور عبد المهدي.. أن المشكلة ليست في "الديمقراطية" كآلية بل في غياب "التعشيق" بين آلياتها وبين مراكز القوى العميقة في المجتمع... المرجعية الدينية في النجف ليست حزباً ولا تريد أن تحكم لكنها مركز قوة معنوي لا يمكن لأي حاكمية أن تتجاهله. والدستور العراقي لم ينظم العلاقة بين الحاكمية والمرجعية فبقي الطرفان في قطيعة مؤسسية لا في شراكة ولا في صراع معلن.. وهذا ما أسميه في الفصل الرابع "الازدواجية المعطلة". سلطة تريد أن تحكم بلا مرجعية ومرجعية تريد أن توجه بلا سلطة.. وثالث ما أضافه.. أن ولادة النموذجين مختلفة... النموذج الإيراني وُلد ضداً للنموذج الأمريكي فوحدت هذه "الضدية" صفوفه الداخلية وحددت هويته. أما النموذج العراقي فوُلد في حضن الاحتلال ومن داخل "قانون إدارة الدولة" الذي صاغته أمريكا... وهذا الفارق في لحظة الولادة يفسر جزءاً كبيراً من الفارق في مسار التطور.. فمن وُلد في مواجهة يملك هوية.. ومن وُلد في حضن.. يبحث عن هوية.

وأختم بالقول إن ما طرحه الدكتور عادل عبد المهدي حول "الديمقراطية المستعارة" يستحق بحثاً مستقلاً... فالكتاب يقارن بين نموذجين شيعيين لكن السؤال الأوسع — هل تصلح الديمقراطية الغربية لبلدان لها تاريخ عريق ومراكز قوى متعددة؟ — سؤال يتجاوز العراق وإيران إلى المنطقة كلها. وأنا أدعوه إلى كتابة بحث مستقل في هذا الموضوع لا ليرد عليه الكتاب فقط بل لأن الحاجة إليه أكبر من الكتاب نفسه.

خاتمة الكتاب

من فح التمكين إلى أمل المشروع – مسؤولية التاريخ ودروس المصير

بين دفتي هذا الكتاب لم نقدم وصفة جاهزة ولا نموذجاً مثاليًا... لقد حاولنا أن نفهم لماذا تحول التمكين الشيعي في العراق إلى عبء.. بينما تحول التمكين الإيراني إلى نظام صامد... لكن الفهم وحده لا يكفي. لقد رأينا أن النموذج الإيراني نجح في تحقيق التماسك.. لكنه دفع أثماناً باهظة على صعيد الحريات والتعددية والاقتصاد... ورأينا أن العراق لم يفشل بسبب الشيعة.. بل بسبب غياب مشروع وطني جامع- وبسبب تحول الدولة إلى نظام ريعي توزيعي- وبسبب ازدواجية تركت الفراغ مفتوحاً بين مرجعية لا تريد أن تحكم- ونخبة لا تستطيع أن تبني.

إن احتجاجات تشرين لم تكن عصياناً شيعياً على الهوية. بل كانت صرخة القاعدة الشعبية الشيعية نفسها ضد نخبتها.. هذا هو الدرس الذي يجب أن يُقرأ جيداً.. المشكلة ليست في الشيعة كجماعة دينية بل في النخبة السياسية التي أمسكت بالسلطة دون مشروع دولة. إن المرجعية النخبية بنموذجها القائم على الوصاية الاستراتيجية منعت العراق من الانزلاق إلى ثيوقراطية خانقة.. لكنها في الوقت نفسه لم تستطع أن تمنع قيام فوضى السلاح.. ولا أن تملأ الفراغ القيادي.. لقد حفظت الدولة في لحظات انهيارها لكنها لا تستطيع أن تديرها في لحظات حياتها اليومية... النموذج الإيراني يعلمنا أن "التوحيد المؤسسي" ضروري للاستقرار لكن التجربة العراقية تعلمنا أن التوحيد بلا عدالة وبلا شرعية إنجاز يتحول إلى سجن.. والتجارب الدولية تعلمنا أن المحاصصة قد توقف الحرب لكنها لا تبني دولة... وأن المصالحة وحدها لا تكفي دون مؤسسات.. وأن الاقتصاد هو أحد أهم مفاتيح الوحدة الوطنية...

إن الشيعة العراقيين بوصفهم القوة السياسية الرئيسية اليوم أمام خيارين لا ثالث لهما.

- إما أن يكونوا طبقة تاريخية تؤسس لدولة عراقية جامعة.
- أو يكونوا حلقة في سلسلة طويلة من الإخفاق.

التحصين الذي دافعنا عنه في هذا الكتاب ليس تمكيناً إضافياً للطائفة.. بل هو تمكين الدولة من أن تكون دولة... ليس معناه أن يحكم الشيعة أكثر بل معناه أن يحكم العراق بشكل أفضل. إن الطريق إلى الدولة لا يمر عبر إلغاء الهويات... بل عبر تحويلها من جدران عازلة إلى لبنات بناء.. ولا يمر عبر استنساخ النموذج الإيراني.. بل عبر استلهام دروسه وتجنب تكاليفه.. ولا يمر عبر القفز على المرجعية.. بل عبر بناء مؤسسات وسيطة تملأ الفراغ بين الحكمة الدينية والقرار السياسي.. مستقبل العراق ليس قراراً إقليمياً ولا دولياً إنه قرار عراقي.. والشيعة العراقيون بوصفهم الأغلبية السياسية الحاكمة يحملون الجزء الأكبر من مسؤولية صنع هذا القرار.

فليكن قرارهم

• قرار دولة لا قرار طائفة.

• قرار مؤسسات لا قرار

فصائل مسلحة.

• قرار شراكة لا قرار هيمنة.

• قرار إنجاز لا قرار شعارات.

هذا الكتاب لم يكتب لكي يُقرأ فحسب بل لكي يُناقش ويُتجاوز... إنه محاولة لفهم الأزمة لكن الأزمة لن تُحل بالفهم وحده بل بالإرادة والجرأة على قول الحقيقة والقدرة على التضحية بالمصالح الصغيرة من أجل البلد الكبير.

وهنا في هذه النقطة بالذات تكمن مسؤولية التاريخ ودرس المصير.

مسرد المصطلحات الأساسية

١. تمكين بلا حاكمية.
المفارقة التاريخية التي تعيشها القوى الشيعية الحاكمة في العراق حيث تمتلك السلطة السياسية الشكلية لكنها تعجز عن تحويلها إلى مشروع دولة فعال ومستقر.. إنه تمكينٌ منصبٍ لا تمكينٌ مشروع.

٢. الحاكمية.
القدرة على تحويل السلطة والموارد والشرعية إلى مؤسسات منتجة ومشروع وطني مستدام. وهي المفهوم المقابل للتمكين الشكلي وتقوم على احتكار السيادة وفعالية الإدارة والشرعية القائمة على الإنجاز.

٣. الوصي الأخلاقي- الوصاية الاستراتيجية.
الموقف الاستراتيجي الذي تبنته المرجعية الدينية في النجف وخاصة في تجسيدها المعاصر "السيد السيستاني" والذي يقوم على تقديم التوجيه الأخلاقي العام والتدخل في اللحظات المصيرية لإنقاذ الدولة مع الرفض الواعي والمبدئي للانخراط في الحكم التنفيذي المباشر... شروطها.

. اللحظة الوجودية.
. السقف الزمني المؤقت.
. وحدود الفعل (بيان- فتوى- وساطة).

٤. الازدواجية المعطلة.
السمة البنيوية للنظام السياسي العراقي بعد 2003 وتعني وجود مصدرين منفصلين للشرعية والتوجيه — المرجعية الدينية والنظام السياسي المنتخب — دون وجود آليات مؤسسية فاعلة للتنسيق أو حل التعارض بينهما مما نتج شللاً متبادلاً وعجزاً حوكمياً.

٥. اقتصاديات الازدواجية.
مفهوم تحليلي يعني أن الازدواجية المعطلة ليست مجرد عجز بنيوي بل تحولت إلى نظام مصالح مستقر يستفيد منه أطراف رئيسية.

. المرجعية.
. الطبقة السياسية.
. والفصائل المسلحة.
كل طرف يجني مكاسب من استمرار التوازن القائم ولذلك لا يوجد طرف راغب في كسره... هذا المفهوم يفسر لماذا فشلت محاولات الإصلاح المتعاقبة.

٦. الشرعية المبتورة.
حالة انقسام وهشاشة في مصادر شرعية النظام السياسي العراقي حيث تتصارع . الشرعية الدينية "غير المباشرة" . والشرعية الانتخابية "المشوهة بالمحاصصة"

وشرعية القوة "الفصائل المسلحة".
والشرعية الخارجية دون أن تندمج في إطار موحد.

٧. هندسة التوحيد.

الإطار الدستوري والمؤسسي الذي ابتكره النموذج الإيراني لدمج مصادر الشرعية المختلفة — الدينية عبر ولاية الفقيه والشعبية عبر الانتخابات — في دورة مؤسسية واحدة مترابطة ومستقرة.

٨. ولاية الفقيه.

النظرية السياسية الشيعية التي تجعل من الفقيه المجتهد العادل الواعي بشؤون العصر القائد الأعلى للدولة والمجتمع في عصر غيبة الإمام المعصوم وهي حجر الزاوية في النظام السياسي الإيراني.

٩. التحصين.

العملية الاستراتيجية للانتقال من مرحلة "التمكين الطائفي" إلى مرحلة بناء "دولة وطنية" قوية وقابلة للحياة عبر تحسين جودة الأداء والحوكمة وبناء شرعية قائمة على الإنجاز والكفاءة لا على الانتماء الطائفي.

١٠. الحياد الإيجابي الفاعل.

سياسة خارجية معلنة تقوم على أن العراق لن يكون جزءاً من أي محور عدائي وسيعمل كجسر للحوار بين الأطراف الإقليمية مع الحفاظ على المصالح الوطنية العليا.

١١. الازدواجية المركزية-الإقليمية.

امتداد الازدواجية المعطلة إلى بنية الدولة نفسها وتتجسد في العلاقة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وإقليم كردستان حيث توجد سلطة مركزية ضعيفة وسلطة إقليمية تمتلك جيشاً وموارد وعلاقات خارجية وتتعامل مع المركز بوصفه طرفاً لا مرجعاً.

١٢. النقد الدستوري البنيوي.

منهج تحليلي يدرس كيف أسهمت نصوص دستور 2005 في إنتاج الازدواجية عبر الغموض- وغياب التشريعات المكملّة- والسماح الضمني بالمحاصصة- والصمت عن قضايا السيادة الحاسمة.

١٣. الدولة-الأمة.

نموذج سياسي تندمج فيه الهوية الوطنية بالدولة ومؤسساتها بحيث تكون الولاءات الأساسية للمواطنة الجامعة لا للهويات الفرعية.

١٤. دولة-الطوائف.

نموذج سياسي بديل يقوم على توزيع السلطة والثروة على أساس الهويات الطائفية والقومية وغالباً ما يتحول إلى نظام محاصصة دائم يمنع بناء دولة موحدة.

١٥. شرعية الإنجاز.

مصدر شرعية يستند إلى قدرة السلطة على تقديم الخدمات والأمن والتنمية ويُعد في الحالة العراقية المعيار شبه الوحيد المتبقي بعد تراجع الشرعية الانتخابية والدينية.

١٦. الفاعل الإقليمي.
القوى الخارجية المؤثرة في المشهد العراقي مثل إيران وتركيا ودول الخليج والولايات المتحدة التي تتدخل في الشأن العراقي وتؤثر في بنيته السياسية والأمنية.

علاء الطائي

.باحث في الشأن السياسي

.مستشار إعلامي سابق

.رئيس تحرير صحف عديدة

.أسس الشرطة المجتمعية في العراق

له مؤلفات منها

. مدخل لإدارة الدولة

.زمن التغيير..العراق بين السلطة والمال والهوية الضائعة

. نظرية التمكين الشيعي

. اعترافات متأخرة

. الإقليم الشيعي.. مأزق أم مخرج؟

. الزلزال.. من غزة إلى سقوط الهيبة.

وله تحت الطبع

. نموذج الدولة العادلة

.رواية الحكومة المستحيلة

. العراق سيرة جرح لم يندمل